

دراسة العلاقات الدولية المقدمات والمفاهيم الأساسية

الدكتور عدنان السيد حسين *

أولاً : مقدمات لدراسة العلاقات الدولية

تأخذ مادة العلاقات الدولية اهتماماً متزايداً عند الدارسين لعلم السياسة ، لأنها تهتم بمعالجة مجلل الروابط والصلات القائمة بين المؤسسات السياسية والجماعات السياسية على المستوى الدولي . ولابد في دراسة العلاقات الدولية من تمهيد يوضح المقدمات الأساسية التي ساعدت على تبلور هذه المادة في الدراسات الجامعية ، ويساعد على كشف مرتكيزاتها وخصائصها العلمية . أنه تمهيد ينطلق من الماضي بما فيه من حوادث تاريخية ، وما يمكن استنتاجه من مبادئ وقواعد ساعدت على تحديد المفاهيم الأساسية للعلاقات الدولية .

ونتناول هنا تاريخ العلاقات الدولية بتكييف وايجاز ، والارتباط العضوي بين العلاقات الدولية وعلم السياسة في مبحثين هما :

أ - المبحث الأول : في تاريخ العلاقات الدولية .

ب - المبحث الثاني : العلاقات الدولية وعلم السياسة .

* استاذ العلوم السياسية والادارية بالجامعة اللبنانية .

(مجلة البحوث والدراسات العربية ، مع ٢٢ ، يوليو / تموز ١٩٩٤ . - ص ١١ - ١٥٠)

أ - في تاريخ العلاقات الدولية

تتناول مادة العلاقات الدولية مجلل الروابط والصلات القائمة بين الدول بالدرجة الأولى . وإذا كانت العلاقات الدولية قد أخذت تتبلور كعلم في مجال المعرفة الإنسانية خلال القرن العشرين ، إلا أنها كانت قائمة وموجودة منذ أن وجدت المدينة الدولة في التاريخ القديم عند الشعوب القديمة بداعاً بالمدن الفينيقية في صيدا وصور وغيرهما ، مروراً بالمدن اليونانية وأشهرها أثينا وأسبارطة ، وصولاً إلى المدن الرومانية ، حيث كانت المدينة المستقلة هي الكيان السياسي القائم الذي يحدد إطار الدولة ومعالها .

ان دراسة العلاقات بين الدول ليست محصورة في نطاق العلوم المعاصرة ، فلقد نشأت مع عدد من الفلاسفة والمؤرخين القدماء ، وإن كانت وصفية وانشائية . وتميزت مجلل الدراسات في العلاقات الدولية بتركيزها الدائم على وظائف الدولة في معرفة طبيعة العلاقات الدولية ، خاصة وأن الدولة هي أعلى تنظيم اجتماعي وسياسي توصلت إليه البشرية في تطورها المستمر ^(١) .

١ - في مرحلة ما قبل الميلاد :

ان تلك الدراسات الدولية كانت بمعظمها وصفية وانشائية . أكثر مما كانت علمية وتحليلية . وقد برز في هذا الميدان وخلال القرن الرابع قبل الميلاد المؤرخ الأغريقي «توكليدس » الذي تحدث عن العلاقات بين المدن اليونانية ، والfilسوف الصيني «مينسيوس » ، والfilسوف الهندي « كوتيليا » ^(٢) ، اللذان وضعوا أفكاراً سياسية عامة مبسطة كانت بعيدة عن التعقيد الذي وصلت إليه العلاقات الدولية في التاريخ الحديث . وتعتبر الكتابات القديمة التي وصفت الحوادث الدولية ، خاصة في مجال الحروب والفتحات ، والتي تركزت في بلاد النيل وما بين النهرين والصين والهند ، من أهم

(١) كاظم هاشم نعمة ، « العلاقات الدولية » ، الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر في جامعة الموصل ، ١٩٧٢ ، ص ٢٧ .

(٢) « موسوعة السياسة » ، الجزء الرابع ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨١ ، ص ١٤١ .

الكتابات الدولية القديمة ، قد شكلت وتشكل مصدراً أساسياً من مصادر المعلومات للدارسين في هذا الحقل^(١) ، فذكرت - على سبيل المثال - كيف قامت الروابط وال العلاقات بين ملوك بابل ، وكيف تناقضت المدن اليونانية في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد - خاصة إسبارطة وأثينا - على التحالف مع ملك الفرس ، وكيف نشطت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وسوريا وأوروبا إثر سقوط الملكة اليونانية بقيادة الإسكندر لاقتسام الإرث اليوناني .

وإذا كانت المفاوضات أساس العلاقات الدبلوماسية بين الدول ، في إطار تسوية المنازعات والصراعات القائمة بينها ، فإن العهود القديمة عرفت المفاوضات قبل اللجوء إلى استخدام القوة ، أو بعد استخدامها ، هكذا تعامل مجلس الحكم في روما ، في عهد الإمبراطورية الرومانية ، مع القضايا والمشكلات الخارجية فكان يوقد المبعوثين إلى الفريق الآخر بغية فض النزاع أو تصفية آثاره^(٢) .

وقد استفاد الرومان في هذا المجال التفاوضي - الدبلوماسي - من الخبرات اليونانية في الاتصالات الخارجية بعدما كان للليونان منذ القرن الخامس قبل الميلاد جهاز منسق لتسخير علاقاتهم الدولية^(٣) . ثم أدخل البيزنطيون فن الدبلوماسية إلى المدن الإيطالية ، ثم إلى فرنسا وأسبانيا ، ثم إلى كل العالم الأوروبي ، مما عزز دور الدبلوماسية في العلاقات الدولية ، فضلاً عن التطور الذي أصاب الدبلوماسية ذاتها في مضمونها وفي وسائلها .

٢ - السلام المسيحي :

يتضح مما تقدم أن قضيتي الحرب والسلم هما القضيتان الأبرز في العلاقات الدولية ، بل هما محور العلاقات الدولية على مر العصور . حتى أن المسيحية

(١) The New Encyclopaedia Britannica , 15 th ed, Chicago : En- cyclopaedia Britannica , 1978 , val . 9 , page 779.

(٢) د. حسن البراهيم وأخرون ، « جولة في السياسة الدولية » ، بيروت ، الدار المتحدة للنشر ، ١٩٧٥ ، ص ١٢ و ١٣ .

(٣) هارولد نيكولسن ، « الدبلوماسية عبر العصور » ، بيروت ، دار الكاتب العربي ، بيروت تاريخ ، ص ٨ و ١٦ .

طرحت بعد ظهورها ما يسمى السلام المسيحي انطلاقاً من اهتمام الكنيسة المسيحية بفكرة السلام انسجاماً مع فكرة المحبة التي تناولت بها . ولما قامت السلطة الروحية المسيحية في روما ، وتركزت هذه السلطة الروحية في شخص البابا الذي جمع السلطتين الروحية (الدينية) وال زمنية (الدنبوية) ، برز سلطان الكنيسة ، وظهر دورها الكبير جلياً في كل أوروبا ، وازداد هذا الدور تدريجياً إلى أن بلغ ذروته في القرون الوسطى إبان الحروب الصليبية تحت ستار التعصب للكنيسة ، ثم تراجع وانحسر بعدها وقع الانقسام بين البابا والملوك الأوروبيين ، فاصطدمت القوانين الزمنية والروحية وتصارعت في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين ، مما أدى إلى تراجع نفوذ البابا والملوك معاً ، وإلى انهيار السلام المسيحي^(١) خاصة بعدهما ارتكبت مظالم كثيرة في أوروبا تحت ستار الكنيسة وباسمها ، وبعدهما تعرض الفكر الإنساني للحصار والضغوطات ، مما مهد لاحقاً للانقلاب على سلطان الكنيسة الأوروبية .

٣ - السلام الإسلامي :

كذلك ، حدد الإسلام إطاراً عاماً للسلام بين البشر ، منطلاقاً من اعتبار السلم أساس العلاقات الإنسانية ، ومن رفضه للعنوان ، وقد ورد في القرآن الكريم :

« وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعذبين »^(٢) .

ومن خلال القرآن الكريم والسنّة النبوية المطهرة يمكن استنتاج جملة مبادئ - دعائم - للعلاقات الإنسانية ، كالتأكيد على الكرامة الإنسانية ، وعلى التعاون الإنساني ، وعلى التسامح ، وعلى العدالة ، وعلى الحرية ، وعلى الفضيلة ، وعلى الوفاء بالعهد^(٣) .

ومجمل تلك المبادئ العليا لا تتكرس إلا في حال السلم ، وقد جاء في القرآن الكريم :

« وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله انه هو السميع العليم »^(٤) .

(١) د . أحمد سويلم العمري ، « أصول العلاقات السياسية الدولية » ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٩ ، ص ١٤٢ - ١٤٧ .

(٢) قرآن كريم ، سورة البقرة ، آية ١٩٠ .

(٣) محمد أبو زهرة ، « العلاقات الدولية في الإسلام » ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٤ ، ص ١٩ - ٤٦ .

(٤) قرآن كريم ، سورة الأنفال ، آية ٦١ .

وكل ذلك يأتي ليؤكد على أولوية السلم في العلاقات الدولية ، وفق معايير واضحة حددها الفقه الإسلامي على قاعدة الإيمان بالله سبحانه وتعالى .

ومن خلال تاريخ الحضارة العربية - الإسلامية ، نجد مقدمات أساسية للعلاقات السياسية الدولية ، قامت على أعلى المستويات الدولية إبان انتلاقة وتقدم تلك الحضارة . فمن العلاقات السلمية بين الرسول صلى الله عليه وسلم وممثلي الأقباط المصريين وما تخللها من تعاون ، إلى علاقات حسن الجوار بين العرب في الاندلس وبين أوروبا وما فيها من تبادل للمنافع والعلوم ، إلى التعامل السلمي بين هارون الرشيد والإمبراطور الأوروبي « شارلaman » في وقت كانت تعيش فيه أوروبا مراحل التخلف السياسي والاجتماعي ^(١) . وغيرها من النماذج التي تدلل على أهمية السلم الإسلامي ، وما ولدته من تأثيرات في مضمار العلاقات الدولية خاصة في العصور الوسيطة .

٤ - معااهدة وستفاليا :

يجمع الدارسون لتطور العلاقات الدولية على أهمية معااهدة « وستفاليا » المعقودة سنة ١٦٤٨ بين القوى الأوروبية المتحاربة ، في اطلاق ما سمي فكرة الدولة القومية في العلاقات الدولية . حيث أن تلك المعااهدة أنهت النظام الإمبراطوري المسيحي الذي ساد في القرون الوسطى ، لتبديله باتحاد بين الدول الגרמנية بعد شطر أوروبا الوسطى إلى دول كاثوليكية وأخرى بروتستانتية ، بحيث تحقق الأمن بين الامارات الالمانية التي فاق عددها مئة وخمسين امارة داخل الإمبراطورية الגרמנية . وبذلك تراجع تأثير الكنيسة التي فقدت كثيراً من أملاكها في الأراضي الأوروبية ، وقام نوع من التوازن في القوى بين عدد من الدول المستقلة ذات الطابع المدني لا الديني ^(٢) .

أقرت هذه المعااهدة مبدأ المساواة بين الدول بمعزل عن نظمها الداخلية ، وأدت إلى تراجع سلطان البابا والقوى الدينية المحيطة به ، وأخذ التطور يظهر في النشاط

(١) « أصول العلاقات السياسية الدولية » ، م . س . ص ، ٥٠ و ٥١ ، ١٣١ .

(٢) م . س . ص ، ١٥٦ - ١٥٨ .

الدبلوماسي ، وفي انتلاقة القانون الدولي ، وفي تنظيم العلاقات الدولية الأوروبية عبر تحالفات سرية وعلنية ، وعبر اتفاقيات حسن الجوار بين الدول المتعاقدة . وبذلك مهدت معاهدة « وستفاليا » لاحقا إلى مزيد من التطورات الدولية خاصة على الصعيد الأوروبي .

٥ - العلاقات الدولية والتاريخ الدبلوماسي :

يتضح مما تقدم أن هناك علاقة وثيقة بين دراسة التاريخ وبين دراسة العلاقات الدولية ، ويشتركان معا فيتناول العلاقات بين الدول ، لكنهما يختلفان في الأهداف . فالتاريخ الدبلوماسي مثلًا ، يرتكز على عرض تطور الحوادث والمقاييس ، بينما تتناول العلاقات الدولية أسباب تلك الحوادث وتدرس العوامل المؤثرة في صنعها ^(١) . أى أن التاريخ الدبلوماسي يحضر مهمته في الزمان فيسجل الحوادث دون العناية بالكشف عما قد تتطوى عليه من انتظام ، وبالتالي فإنه غير معنى بتوقع ما قد يحدث ، بينما نجد العلاقات الدولية تهتم بالتكهن للمستقبل على قاعدة معرفة الماضي وكشف حقائقه بعمق . وبذلك ، يساعد التاريخ الدبلوماسي مادة العلاقات الدولية ويكون أساساً ضرورياً لها لما يقدم من معلومات ، فال التاريخ الدبلوماسي يعرف بحوادث الواقع ، وال العلاقات الدولية تتصدى لتفسير تلك الحوادث بما فيها من دلالات هامة ^(٢) .

ويدافع المؤرخون عن تأثير التاريخ ودوره في تفسير العلاقات الإنسانية ، لأنه يهتم بكشف الماضي . ومعرفة الماضي ضرورية لتوقع المستقبل ، وما قد يحمله من تطورات جديدة ، أو ما قد يؤكده من انتظام معين حصلت معرفته . إذ أن « كل مشكلة من المشكلات التي تعترض الإنسانية في هذه الفترة الحاسمة من حياتها لها جذورها ، وأسبابها المغروسة في التراث الذي

(١) لويس نولو ، « التاريخ الدبلوماسي » ، ترجمة د . سموحى فوق العادة ، بيروت ، منشورات عويدات ، ١٩٧٠ ، ص ٧ .

(٢) د . محمد طه بدوى ، « مدخل إلى علم العلاقات الدولية » ، بيروت ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٧١ ، ص ٧٦ و ٧٧ .

تسلمته من الأجيال السابقة ، والذى يفعل فيها كما تفعل هي أيضا
فيه (١) .

ب - العلاقات الدولية وعلم السياسة

تعتبر الدولة محور دراسة علم السياسة ، والدولة هي أساس الفكر السياسي منذ التاريخ القديم وحتى التاريخ المعاصر . وقد اعتبر رائد الفكر السياسي في التاريخ القديم الفيلسوف اليوناني « أرسطو » أن الدولة هي التي تنقل المجتمع البشري من الفوضى العامة الى حالة الائتلاف والاجتماع (٢) .

ورغم تنوع وتعدد اتجاهات الفكر السياسي ، بقيت الدولة محور السياسة ، حتى أن بعض علماء السياسة المعاصرین يعتبرون ان « علم السياسة هو علم حكم الدول » (٣) .

١ - العلاقات الدولية فرع من علم السياسة :

انتقل الفكر السياسي تدريجياً من مجرد الأساطير والأفكار المثالية إلى حقيقة العلم ، ولم تتحول السياسة إلى علم قبل القرن التاسع عشر ، حيث أخذ علم السياسة يدرس في المعاهد والجامعات ، وأخذت قواعد هذا العلم تتعدد بحيث صار علم السياسة يتناول : تاريخ الأفكار السياسية ، والنظم السياسية ، والحياة السياسية ، وال العلاقات الدولية . كما اتفق خبراً « اليونسكو » في عام ١٩٤٨ (٤) .

(١) د . قسطنطين نديق ، « نحن والتاريخ » في : د . بشير العريض ، محاضرات عن « تطور الأحداث » ، بيروت ، كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية ، ١٩٦٧ من ١ .

(٢) د . محمد طه بنوى ، « أصول علم السياسة » ، الاسكندرية ، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ ، ص ٧٠ .

Marcel Prelot , La science politique , Paris , que sais- je , presses universitaire de France 1963. p.8 (no.909). (٣)

La science politique contemporaine , Contribution à la recherche (٤)
de la méthode , et l'enseignement , unesco , publication No.427,1950,p.4.

وعلى ذلك ، يتناول علم السياسة (المجتمع السياسي) حيث توجد الدولة التي ترعى تنظيم المجتمع سياسيا . وبينما يتناول علم السياسة المجتمع السياسي داخل الدولة ، فإن العلاقات الدولية تتناول العلاقات بين مجتمعات سياسية متعددة ، أو بين دول متعددة .

وإذا كان المجتمع السياسي يضم المجموع البشري الذي يكون الجماعة الوطنية ، فإن المجتمع الدولي يضم مجموع الدول الذي يكون الجماعة الدولية ، أو ما يسمى المجتمع الدولي .

غير أن علم السياسة سبق ظهوره في الزمان ظهور ما يمكن تسميته بعلم العلاقات الدولية . لكن تبقى العلاقات الدولية جزءا من علم السياسة ، أو أن مادة العلاقات الدولية هي فرع من علم السياسة ، وهما من المواد الحديثة العهد في الدراسات الأكademية الجامعية . والسبب الأساسي الذي يقرد أن العلاقات الدولية هي جزء من علم السياسة يعود إلى كون العلاقات الدولية قائمة بين وحدات بشرية سياسية ، أي بين دول ، والدول هي وحدات سياسية داخل المجتمع الدولي .

٤ - في منهج دراسة العلاقات الدولية :

إذا كانت العلاقات الدولية قد أخذت تتجه نحو التنظيم في أواخر القرن التاسع عشر ، بغية توطيد التفاهم والتعاون بين الدول . وإذا كانت تلك العلاقات قد شهدت محاولات حثيثة من بعض القادة السياسيين لمزيد من التنظيم ، كعقد المؤتمرات والاجتماعات الدولية ، وفي طليعة هذه المحاولات جهود قيصر روسيا لتنظيم العلاقات الدولية الأوروبية ، إلا أن الانطلاق الفعلي للعلاقات الدولية باتجاه وضع قواعد سياسية علمية لها قد حدثت في القرن العشرين ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها من ويلات ودمار ، ومن رغبة إنسانية في تعزيز أجواء الأمن والسلام في العالم . لذلك يمكن القول بأن العلاقات الدولية ك المجال معرفى هي معاصرة في مفاهيمها وفي المناهج العلمية التي تتناولها بالدراسة والبحث .

وهناك منهجان رئيسيان في دراسة العلاقات الدولية : (منهج مثالي - فلسفى ينطلق من مقدمات عقائدية أو ميتافيزيقية ثابتة ، أي أنه منهج يحدد (ما يجب أن تكون

عليه الدول وال العلاقات الدولية) ، حتى تصبح تلك العلاقات فاضلة أو مثالية . وقد ظل هذا المنهج مسيطراً في الماضي وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، وظل يدور حول مبدأ نبذ الحرب وطلب السلم .

ومنهج واقعى معاصر ، ينطلق من استقراء علمى لحوادث الواقع ، محاولاً الربط فيما بينها ، ومعتبراً أن المجتمع الدولى يقوم على دول مستقلة . انه منهج يحدد (ما هو قائم من واقع الدول وال العلاقات الدولية) ، وقد انصب جهود العلماء الأمريكيين المعاصرين حول هذا المنهج ، وفي مقدمتهم أستاذ العلاقات الدولية «هانس مورغانثاو» (Hans Morgenthau) ^(١) .

واذا كان المنهج المثالى قد أغرق في دراسة (ما يجب أن تكون) عليه العلاقات الدولية ، دون الالتفات الى الدراسة العلمية التجريبية لواقع الدول وعلاقتها المشتبعة ، فإن المنهج الواقعى قد حصر دراسته في (ما هو كائن) من علاقات دولية ، مما أدى تبعاً إلى استقطاب عامل القيم ، وإلى التمسك فقط بعامل القوة كأساس في العلاقات الدولية .

ومهما يكن من أمر المنهج المعتمدة في دراسة العلاقات الدولية ، فإن مجمل الدراسات والتحليلات العلمية حول العلاقات الدولية ما زالت معاصرة ، وهي قاصرة - حتى الآن - في كثير من جوانبها عن تفسير كل الظواهر الدولية . خاصة وأن دراسة العلاقات الدولية تدور حول العلاقات السياسية بالدرجة الأولى ، وعلم السياسة يندرج في إطار العلوم الاجتماعية التي تتناول علاقات وواقع بشري ، بكل ما فيها من تعقيدات وتشعبات علمية متعددة ومرتبطة بمجمل العلوم والمعارف الإنسانية .

٣ - تعريف العلاقات الدولية :

تعددت تعاريف العلاقات الدولية، وهي في معظمها ما زالت معاصرة ، وقد وضعت بعد الحرب العالمية الثانية، وتعكس تشعب مضمون العلاقات الدولية، وغموضه في أن معا

(١) د . الحسان بوقنطار ، « العلاقات الدولية » ، الدار البيضاء ، دار توبقال للنشر ، ١٩٨٥ ، ص ٢٠ و ١٩ .

ولما اجتمعت نخبة من علماء السياسة في دار « اليونسكو » بباريس في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ ، حددت موضوعات العلاقات الدولية بما يائى :

- السياسة الدولية .
- التنظيمات والأدارات الدولية .
- القانون الدولي (١) .

السياسة الدولية تعنى العلاقات السياسية السائدة في المجتمع الدولي ، والتي ندرسها غالباً من خلال دراسة السياسات الخارجية للدول . والتنظيمات والأدارات الدولية هي التي نشأت بعد الحربين العالميتين في القرن العشرين ، وفي طليعتها عصبة الأمم والأمم المتحدة . وفي أساس نشأتها الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين .

أما القانون الدولي فهو مجل القواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين الدول ، والناجمة عن الأعراف والمعاهدات الدولية . وبذلك يبحث القانون الدولي في الروابط القانونية ، بينما تبحث السياسة الدولية في الظواهر السياسية القائمة في المجتمع الدولي . وكلها مكمل للأخر في مجال الدراسة ، وهما يبحثان في مجال واحد هو مجال العلاقات بين الدول .

في مجال تحديد موضوعات العلاقات الدولية ، أكدَ المؤتمرون الدوليان في لاهى سنة ١٩٥٢ ، وفي استوكهولم سنة ١٩٥٥ ، على ما كان قد حددَه علماء « اليونسكو » سنة ١٩٤٨ (٢) . في وقت أخذ فيه تعبير السياسة الدولية يطغى على مادة العلاقات الدولية ، ويستخدم في المحافل الدولية ، وفي الخطاب السياسي الخارجي عند الدول . « الموسوعة البريطانية » تعطى تفسيراً لتعبير العلاقات الدولية بأن « المفهوم الأكثر شيوعاً هو العلاقات بين حكومات دول مستقلة ، ويستعمل كمرادف في المعنى للسياسة الدولية » (٣) .

(١) د . حسن صعب ، « علم السياسة » ، بيروت ، دار العلم للملائين ، ١٩٧٢ ، ص ١٢٢ .

(٢) « أصول العلاقات السياسية الدولية » ، م . س . ص ٦ .

The New Encyclopaedia Britannica , I bid , p.778.

(٣)

وهذا ما يبين أهمية دور الدول المستقلة في تحديد إطار ومضمون العلاقات الدولية ، كما يبين مدى اتساع استعمال تعبير السياسة الدولية .

الاستاذة الدكتورة عائشة راتب تحدد إطار العلاقات الدولية بقولها :

« تظهر العلاقات المتبادلة بين الدول في المحيط الخارجي في صور ثلاثة : عقد المعاهدات ، المفاوضة ، الحرب أو بمعنى أدق استخدام القوة »^(١) . أى أن إطار العلاقات الدولية هو الحرب والسلم .

الاستاذ الدكتور محمد طه بدوى يعرف العلاقات الدولية بأنها « العلم الذى يُعنى بواقع العلاقات الدولية واستقرائها باللحظة والتجربة ، أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع »^(٢) . وفي هذا التعريف تفسير علمي للعلاقات الدولية مع رسم لغايتها الأساسية في تفسير وتوقع الفواهر السياسية الدولية .

رغم تعدد التعريفات ، فإن قضيتي الحرب والسلم هما المضامون الأبرز للعلاقات الدولية ، وهما محور السياسة الدولية منذ القدم . ذلك لأن قضية العلاقات السلمية بين المجتمعات البشرية ، وبين الدول ، وعند المنظمات الدولية هي الحافز الأبرز لتحديد مضمون واطار العلاقات الدولية ، وفي لغة القانون الدولي تتمحور العلاقات الدولية بين أشخاص القانون الدولي العام . أى بين الدول والمنظمات الدولية^(٣) .

ان دراسة القانون الدولي هي دراسة قانونية ، بينما تقع دراسة السياسة الدولية في الإطار السياسي ، ويتداخل معها دراسة السياسات الخارجية للدول ، والصلات القائمة بين الجماعات السياسية المختلفة الموجودة في المجتمع الدولي . لذلك فان بحثنا

(١) د . عائشة راتب ، « العلاقات الدولية العربية » ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٠ ، ص ٧ .

(٢) « مدخل إلى علم العلاقات الدولية » ، م . س . ص ٧٥ .

(٣) حدد فقه القانون الدولي أشخاص القانون الدولي العام بالدول ، وأضاف عليها المنظمات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وقيام منظمة الأمم المتحدة .

يراجع : محمد سامي عبد الحميد ، « أصول القانون الدولي العام » ، بيروت ، مكتبة مكاوى ، ١٩٧٧ ، ص ١٨٥ .

يقتصر في دراسته على العلاقات السياسية الدولية ، أو بتعبير آخر على السياسة الدولية ، وما فيها من مفاهيم أساسية صاحبت تطور العلاقات الدولية ، وخاصة في القرن التاسع عشر . إنه بحث يتمحور حول قضيتي الحرب والسلم ، وهما المضمن الأبرز للعلاقات الدولية في جميع مراحلها التاريخية .

ثانياً : دراسة في الحرب والسلم

دارت العلاقات السياسية الدولية حول قضيتي أساسيتين هما : قضية السلم ، وقضية الحرب . وشكلتا مضمون هذه العلاقات . لأنهما واكبا قيام الدول وتطورها ، وارتبطا بمصير الدول والأمم .

مع تطور الفنون والعلوم الحربية بروز ما سمي فن الاستراتيجية ، بمثل ما بروز فن дипломатии في حالة السلم . وشكلت كل من الدبلوماسية والاستراتيجية أساسا ثابتا من أسس العلاقات السياسية الدولية ، وظهرت آراء ومفاهيم متعددة حيال هذين الأساسين . وستتناول دراسة الحرب والسلم من خلال مبحثين هما :

أ - المبحث الأول : الحرب والاستراتيجية .

ب - المبحث الثاني : السلم والدبلوماسية .



جامعة البحوث العربية لعلوم البحار والنقل البحري

جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا

أ - الحرب والاستراتيجية

شهدت الممالك والأمبراطوريات القديمة الحروب في مراحل قيامها وتطورها، ولطالما كانت الحرب دائرة في مواطن الحضارات القديمة ، في وادي النيل وبلاد ما بين النهرين وبلاد فارس وبلاد الأغريق أو اليونان . ولطالما كانت قبائل المناطق الشمالية الباردة تتجه نحو المناطق المعتدلة في حوض البحر المتوسط حيث الزراعة والحركة التجارية، فكانت تدور الحروب بين القبائل الغازية والقبائل المدافعة عن مواطنها وثرواتها . إن أقسى أنواع الحروب شهدتها أوروبا في مرحلة ما قبل الميلاد ، حيث تطاحت المدن اليونانية ، وخاصة أثينا وأسبارطة ، مما أدى إلى اضمحلال دور أثينا . ثم دارت الحرب بين روما وقرطاجة واستمرت أجيالا بفترة السيطرة على البحر المتوسط . وبعد ظهور المسيحية ، تصدت لها الوثنية الأوروبية وشهدت أوروبا أوضاعاً رهيبة سفك فيها دماء غزيرة ، ثم عادت المسيحية لتنتشر في الإمبراطورية الرومانية ، وقد فرض الإمبراطور شارلمان المسيحية بالقوة على السكسونييين الأوروبيين في وقت كانت إمبراطوريته تشمل فيه معظم أراضي أوروبا .

كما شهدت أوروبا المنازعات والحروب الدينية فيما بعد ، بين الكاثوليك والبروتستانت ، وبلغت حدّاً رهيباً من الأضطرابات الدينية القاسية في القرن الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر الميلادي . ولا توقفت هذه الحروب الدينية ، ابتدأت الحروب الاستعمارية التي شنتها الأوروبيون ضد شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وقد سميت بحروب الفتح ، تعبيراً عن رغبة الأوروبيين في فتح البلاد البعيدة والمجهولة سعياً وراء المواد الأولية والأسواق التجارية والسيطرة الاستعمارية على حساب الشعوب . وقد كانت هذه الحروب الاستعمارية دافعاً نحو قيام حروب التحرر والاستقلال التي شنتها الشعوب المستعمرة ضد الجيوش الغازية في مراحل لاحقة .

١ - المفهوم الغربي للحرب :

اعتبر الفكر اليوناني القديم أن الحرب هي حالة طبيعية تنشأ بين الجماعات السياسية ، وقد قال الفيلسوف « أفلاطون » :

« الحرب هي الحالة الطبيعية لعلاقات كل جماعة من الجماعات السياسية بجماعة أخرى »^(١) . وفي ذلك ليس تبريراً للحرب وحسب ، بل واعتبارها حالة طبيعية أيضاً . انسجاماً واتصالاً مع الفكر اليوناني ، استمر الفكر الأوروبي والفكر الغربي . بوجه عام - مع هذا الاتجاه في تبرير الحرب واعتبارها حالة طبيعية . هكذا اعتبر المفكر السياسي الإيطالي « ميكائيلي » في القرن الخامس عشر أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين السياسة وال الحرب ، بل إنه من الضروري أن يكونا في اتحاد قوي ، يقول « ميكائيلي » في كتابه « فن الحرب » :

« إننا نجد صلات وثيقة قوية بين هاتين الحالتين أو الحالتين - السياسة وال الحرب - وإنهما ليستا فقط تكميلان بعضهما البعض ، بل إنه من الضروري أن ترتبطا ارتباطاً وثيقاً وأن تتحدا معاً اتحاداً قوياً »^(٢) .

ويدعو « ميكائيلي » القادة السياسيين إلى اتقان فن الحرب ، لأن في هذا الاتزان وسيلة الحفاظ على الحكم ، يقول في كتابه « الأمير » :

« الحرب هي الفن الوحيد الذي يحتاج إليه من يتولى القيادة ، وكثيراً ما يرى الإنسان أن الأمير الذي يفك بالترف أو الرخاء ، أكثر من تفكيره بالسلاح ، كثيراً ما يفقد امارته »^(٣) .

وينحو المفكر السياسي الفرنسي « فرنسو فولتير » في القرن الثامن عشر ، منحى « ميكائيلي » فيعتبر أن السلام فكرة خيالية - مثالية - ويبعد استخدام القوة في العلاقات بين البشر قائلاً :

« إن فكرة سلام دائم كال فكرة الخيالية ، ومن الصعوبة بمكان منع الناس من الاقتتال شأنهم شأن الذئاب والحملان ، إذ يتغدر منع الذئاب من افتراس الحملان »^(٤) .

(١) « أصول العلاقات السياسية الدولية » ، م . س ، ص ١١٧ .

(٢) أنوارد ميدا يرل وأخرين « رواد الاستراتيجية الحديثة » ، ترجمة محمد عبد الفتاح إبراهيم ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٦ ، ص ٢١ .

(٣) ميكائيلي ، « الأمير » ، ترجمة خيري حماد ، بيروت ، المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر ، ١٩٦٠ ، ص ١٢٨ .

(٤) « أصول العلاقات السياسية الدولية » ، م . س ، ص ١١٧ .

ويستمر الفكر السياسي الغربي في تبرير الحرب واعتبارها حالة طبيعية ، وصولاً إلى القرن العشرين ، حيث يعتبر أستاذ العلاقات الدولية الفرنسي « ريمون أردن » أن الحرب هي « عمل من أعمال العنف ، تستهدف به إكراه الخصم على تنفيذ ارادتنا »^(١) . بذلك تصبح الحرب وسيلة سياسية ، أو هدفاً سياسياً ، تبرر اللجوء إليها الارادة الذاتية .

هكذا ، يستمر المفهوم الغربي للحرب قائماً على اعتبارها حالة طبيعية تنشأ بين الجماعات ، وأن الحرب هي وسيلة من وسائل السياسة بغية تحقيق أهداف سياسية . مما مهد ويهذ لاعتماد فكرة القوة مفهوماً أساسياً من مفاهيم العلاقات الدولية .

٤ - المفهوم الإسلامي للحرب :

أساس العلاقات الدولية في الإسلام هو السلم ، والدعوة إلى إقامة العلاقات الودية مع الأمم الأخرى التي تريد السلم أو تقبل به ، انطلاقاً مما دعا إليه القرآن الكريم ، فقد ورد في إحدى آياته :

« يا أيها الذين آمنوا أدخلوا في السلم كافة »^(٢) .

أما الحرب ، فلها ما يسوغ وقوعها . وقد وردت كلمة الحرب في القرآن الكريم بمعنى القتال مع العدو الذي قام بتنفيذ العداوة ، أو قيد الناس في حريةهم الدينية ، ومنعهم من الدعوة إلى تعاليم الدين الإسلامي . وال الحرب هنا تختلف عن الجهاد ، في كون الجهاد قد يكون سلبياً ، أى ليس قتالياً ، فالدعوة بالكلمة والاقناع هي نوع من الجهاد^(٣) .

لعل أبلغ ما عرفه الفكر العربي في تحديد معنى الحرب ، جاء في مقدمة عبد الرحمن بن خلدون ، التي تحدثت في فصل « الحروب ومذاهب الأمم وترتيبها » عن

(١) « مدخل إلى علم العلاقات الدولية » ، م . س . ، ص ٣٥ .

(٢) القرآن الكريم ، سورة البقرة ، آية ٢٠٨ .

(٣) تيسير العمر ، « العنف ، الحرب والجهاد » (رسالة جامعية) ، بيروت / كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية ، ١٩٩٠ ، ص ١٧ .

أصل الحرب وأسبابها ، وعن حروب البغي وحروب الجهاد والعدل . يقول ابن خلدون في أصل الحرب :

« إعلم أن الحروب وأنواع المقاتلة لم تزل واقعة في الخليقة منذ براها الله . وأصلها ارادة الانتقام بعض البشر من بعض ويتعصب لكل منها أهل عصبيته »^(١) . فارادة الانتقام بين البشر هي أصل الحرب ، ولكن ما هي أسباب تلك الارادة الانتقامية ؟ .
يجيب ابن خلدون :

« وسبب هذا الانتقام في الأكثر إما غيرة ومنافسة ، واما عداون ، واما غضب لله ولدينه ، واما غضب للملك وسعى في تمهيده »^(٢) .

حروب الغيرة والمنافسة ، وحروب العداون ، هي حروب بغي وفتنة . أما الصنفان الآخرين ، وهما حروب الجهاد والدفاع عن الدول ، فانهما حروب جهاد وعدل ، كما يقول ابن خلدون . بذلك نجد ضوابط للحرب ، هل هي حرب عدل أم هي حرب عداون ؟

على رغم الاختلاف في الدين ، ورغم ضراوة الحروب الصليبية ، أقيمت أفضل العلاقات التجارية بين العرب وبين المدن الأوروبية ومنها چنوه والبنديقية . بعدما كان العرب قد نقلوا العلوم والفنون بواسطة مدارس الاندلس الى أوروبا ، مما يؤكد على قيام حالة السلم وعلى التعاون الحضاري الانساني في ظل الاسلام ، بعد وقف القتال مع العدو ، أي بعد تحقيق الامان ، والأمان كما يعرف في التراث العربي الاسلامي هو « عقد يفيد ترك القتل والقتال مع الغربيين »^(٣) .

أى أن الامان هو المقدمة لتحقيق الهدنة والصلح مع العدو ، ويفيد إنهاء العمليات القتالية أو الحربية .

على صعيد آخر ، يدعوا الاسلام الى منع العهد لأهل الكتاب داخل الدولة لأن يعيشوا بسلام وطمأنينة . وقد أعطى الرسول -صلى الله عليه وسلم- نصارى نجران

(١) مقدمة ابن خلدون ، بيروت ، دار القلم ، ط ٤ ، ١٩٨١ ، ص ٢٧٠ و ٢٧١ .

(٢) م . س . ص ٢٧١ .

(٣) الخطيب الشربيني ، مغني المحتاج ، ج ٢ ، القاهرة ، دار الاستقامة ، ١٩٥٥ ، ص ٢٣٦ .

العهد بأن يعيشوا بسلام ، وعقد أبو عبيدة بن الجراح صلحاً مع أهالي حمص من غير المسلمين إبان الفتح العربي الإسلامي لبلاد الشام ، وفي كتاب الرسول - صلى الله عليه وسلم - الذي وجهه ليهود الجزيرة العربية ، والذي ثبت فيهم أمانهم وسلامهم ، ما يبين حقيقة العهد وعمق مضمونه ، جاء في هذا الكتاب :

« لكم ذمة الله وذمة رسوله على أنفسكم ودينكم وأموالكم ورقيقكم ، وكل ما ملكت أيمانكم ، لا يطأ أرضكم جيش ، ولا تحشدون ولا تحشرون ، ومن سافر منكم فهو في أمان الله وأمان رسوله » (١) .

أما في تنظيم الأعمال الحربية ، فقد دعا إليها الإسلام وأعطتها مضموناً هاماً قبل أن ينشأ القانون الدولي الحديث والمعاصر بقرن ، انطلاقاً من فهم الإسلام للحرب ، وأنها ليست غاية في حد ذاتها ، ولا هي وسيلة للنيل من الإنسانية البشر . فالاعمال الحربية محصورة في مكانها داخل ميدان القتال لا تتجاوزه إلى المناطق المجاورة ، والقتال يدور فقط مع المقاتلين المشتركين في الحرب ، فلا اعتداء على الحرية الدينية لأحد ، ولا اعتداء على رجال الدين والأولاد والشيوخ والنساء ، ولا تخريب في الممتلكات والأرزاق ، ولا تمثيل بجثث القتلى ، ولا انتقام من الأسرى ولا استرقاق لهم ، فالأسير يفتدى أو يطلق سراحه ، وإذا انتهت الحرب بصلح دائم ، فلا يجوز نقض الصلح ، لأن نقضه مخالف للوفاء بالعهد (٢) .

وفي وصية أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - للقائد الحربي قبل توجهه إلى الحرب . ما يؤكد الضوابط والقواعد الحضارية الإنسانية ، قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه :

« إني موصيك بعشر : لا تقتلن امرأة ، ولا صبياً ، ولا كبراً هرماً ، ولا تقطعن شجراً مثمراً ، ولا نخلاً ، ولا تحرقها ، ولا تخربن عامراً ، ولا تعقرن شاة إلا لملائكة ، ولا تجبن ، ولا تقلل » (٣) .

من هنا ، فإن المفهوم الإسلامي للحرب ليس تبريرياً لوقوعها ، فاللجوء إلى الحرب يكون عند الضرورة ، وللحرب أحكام وضوابط وقواعد انطلاقاً من رسالة

(١) « العلاقات الدولية في الإسلام » ، م . س . ص . ٧٦ .

(٢) تراجع « العلاقات الدولية في الإسلام » ، م . س . ص . ٩٦ - ١١١ .

(٣) م . س . ص . ٤٥ .

الاسلام و موقفها من الانسان والانسانية ، والقاعدة القرآنية تقول : « كتب عليكم القتال وهو كره لكم »^(١) .

٣ - بين الحرب والصراع :

مهما تعددت تعريفات الحرب عند فقهاء القانون والسياسة ، فإن الحرب تحمل معنى القتال المسلح ، أو المواجهة المسلحة بين طرفين ، أو مجموعة أطراف دولية . وإن كانت أسباب الحروب كثيرة ومتعددة ومختلفة .

من هذه التعريفات ، « الحرب هي التصادم الفعلى بوسيلة العنف المسلح حسما لتناقضات جذرية لم يعد يجدى معها استخدام الأساليب الأكثر والأقل تطرفًا . ومن هنا فإن الحرب المسلحة تمثل نقطة النهاية في بعض الصراعات الدولية »^(٢) . أى أن الحرب تقع عندما تفشل الأساليب السياسية في حل التناقضات بين الدول .

أو أن « الحرب في الاصطلاح الدولي ، صراع مسلح بين دولتين أو فريقين من الدول ينشب لتحقيق مصالح وطنية ، وال الحرب من حيث الواقع حالة قانونية معترف بامكان قيامها »^(٣) هنا تقف المصالح الوطنية وراء نشوب الحرب .

أو أن الحرب هي « نضال مسلح بين القوات المسلحة لكل من الفريقين المتنازعين ، يرمي كل منهما إلى صيانة حقوقه ومصالحه في مواجهة الطرف الآخر »^(٤) . أى أن الحرب هي وسيلة لصيانة الحقوق والمصالح عند كل طرف .

(١) القرآن الكريم ، سورة البقرة ، آية ٢١٦ .

(٢) د . اسماعيل صبرى مقلد ، « نظريات السياسة الدولية » ، الكويت ، جامعة الكويت ، ١٩٨٢ ، ص ٢١٢ .

(٣) أحمد عطية الله ، القاموس السياسي ، ط ٢ ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٨ ، ص ٤٤٢ .

(٤) على صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ، ١٩٥٩ ، من ٧٧٩ .
د . محمد الجنوب ، محاضرات في القانون الدولي العام ، بيروت ، كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية ، ١٩٧٨ ، ص ٢٧٣ .

أو أن الحرب « ناجمة عن اضطرار مسلح بين الدول بقصد فرض أحدها ، أو مجموعة منها لوجهة نظرها بالقوة على الدولة أو الدول الأخرى »^(١) . بذلك ترمي الحرب إلى فرض إرادة الدولة بالقوة على إرادة دولة أو دول أخرى .

نستنتج من ذلك ، أن الحرب في السياسة الدولية هي ظاهرة مرافقة للعلاقات الدولية ، وهي وسيلة تجاهها الدولة لتحقيق غاية سياسية تستخدم فيها القوة المسلحة .

وهناك فارق أساسى بين الحرب والصراع . فالصراع هو تنازع الإرادات الوطنية والقومية ، وهو ناتج عن الاختلافات والتناقضات بين أهداف الدول وامكانياتها . والصراع لا يتخذ شكل المواجهة المسلحة ، وإن كانت تتعدد أشكاله ومظاهره ، كأن يكون سياسياً ، أو اقتصادياً ، أو دعائياً ، أو تكنولوجياً . والصراع تتعدد وسائله ، كأن تكون حصاراً ، أو تهديداً ، أو تحالفاً ، أو تحريضاً ، أو ضغطاً^(٢) . والصراع تتعدد أسبابه ، كأن تكون سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية ، أو اجتماعية . في مجمل مظاهر الصراع ، لا تقع الحرب ، وإن كان الصراع قد يقود إلى وقوع الحرب ، فيصبح بذلك المرحلة التي تسبق مرحلة الحرب .

٤ - فن الاستراتيجية :

الاستراتيجية هي مصطلح أجنبي ، من أصل يوناني ، كانت تعنى فن الأشياء أو الخطط العامة ، ثم أصبحت تعنى فن قيادة القوات العامة اليونانية . وقد كثر استخدام كلمة استراتيجية في المعاهد العسكرية الحديثة ، خاصة في القرن التاسع عشر ، وقد تطور مضمونها وزادت أهميتها بعدها وكانت حتى نهاية القرن الثامن عشر عبارة عن مجموع وسائل الخداع والتضليل التي يعتمدتها القائد العسكري في مواجهة خصمه .

(١) د . عزيز شكري ، « مدخل إلى القانون الدولي العام » ، جامعة دمشق ، بدون تاريخ ، من ٤٩٧ .

(٢) « نظريات السياسة الدولية » ، م . س . من ٢١٢ .

عرف الجنرال الالماني «كارل كلاوزفيتز» الاستراتيجية ، فى القرن التاسع عشر ، بأنها «فن استخدام المارك كوسيلة للوصول الى هدف الحرب»^(١) . وال الحرب عند «كلاوزفيتش» هي استمرار للسياسة بأساليب أخرى ، أو أن هدف الحرب هو هدف سياسي .

ويعرف المفكر الانكليزى «ليدل هارت» ، فى القرن العشرين ، الاستراتيجية بأنها «فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة»^(٢) . لذلك ، فإن التعريف الشائع لل استراتيجية ارتبط الى حد بعيد ، ولفتره طويله ، بالخطيط العسكري فى الحرب . وبما أن الاستراتيجية تعنى عند بعض العلماء فن ادارة العمليات العسكرية فى كلياتها اثناء الحرب . وأن الحرب هي متابعة السياسة ، أى لتحقيق هدف سياسى ، ولكن بوسيلة أخرى: إنها الاستراتيجية^(٣) .

وقد تطور استخدام مصطلح الاستراتيجية فى القرن العشرين ، وتعدى نطاق العمليات العسكرية فى الحرب ، ليصبح «علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لاستخدام الموارد لتحقيق الأهداف الكبرى»^(٤) . أى أن الاستراتيجية تخطت النطاق العسكري فى مدلولها ، لتشمل كذلك مجالات اقتصادية وسياسية متعددة ، فقدت التطبيق العلمي للسياسة فى أكثر من مجال^(٥) ، أو أنهاخطط العامة لتطوير المجتمع ، أو الكيان السياسي من جميع الوجوه^(٦) . ومع تطور وتشابك العلاقات السياسية الدولية ، واضطرار

(١) ليدل هارت ، « الاستراتيجية وتاريخها فى العالم » ترجمة الهيثم الايوبي ، بيروت / دار الطليعة ، ١٩٦٧ ، ص ٣٩٧ .

(٢) م . س ، ص ٣٩٩ .

(٣) « مدخل الى علم العلاقات الدولية » ، م . س . ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٤) « موسوعة السياسة » ، الجزء الأول ، م . س . ص ١٦٩ .

(٥) يراجع : د . أمين محمود عبد الله ، « دراسات فى الجغرافية السياسية للعالم المعاصر » ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٨ ، ص ١٩ .

(٦) يراجع : د . عبد المنعم عبد الوهاب ، « جغرافية العلاقات السياسية » ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، بدون تاريخ ، ص ١٦٧ .

التقدم التكنولوجي المعاصر ، تحول مفهوم الاستراتيجية الى معنى أكثر شمولاً من هنا فإن وضع الاستراتيجية من قبل القيادة السياسية ، بات يفترض التنبه الى عوامل عديدة مؤثرة في القرار السياسي ، كالموقع الجغرافي أو الجغرافيا السياسية ، والقدرة الاقتصادية المتوفرة، والأهمية السياسية القائمة، والاعتبارات المعنوية والنفسية المتصلة بالرأي العام الشعبي ، بالإضافة إلى القوة العسكرية الموجودة^(١) . لذلك كله أصبح تعريف الاستراتيجية أكثر شمولاً ، وفي ذلك يقول الجنرال الفرنسي المعاصر «أندريه بوفر» (A. Beaufre) عن الاستراتيجية :

« الاستراتيجية هي فن استخدام مجموعة الوسائل السياسية والعسكرية لخدمة الأهداف الرئيسية لبلد معين في مرحلة زمنية محددة ، وفي ظل حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها »^(٢) .

مهما تطور مفهوم الاستراتيجية ، فإنه يبقى متحوراً إلى حد بعيد حول القوة العسكرية ، أي في الميدان الحربي ، فضلاً عن تضمن هذا المفهوم الاستراتيجي لأهمية القدرة الذاتية عند القائد السياسي والعسكري لبلوغ أهداف استراتيجية ، أي في القيادة . من هنا كانت معظم التعريفات تشير إلى أن الاستراتيجية هي فن . وهي كذلك علم - كما تشير التعريفات المعاصرة - بعدما ارتبطت النشاطات والأعمال السياسية والجربية بالعلوم والتكنولوجيا . ولعل في هذه الاشارة دلالة على أن السياسة هي علم وفن في آن معاً ، وخاصة في مجال الحرب .

ب - السلم والدبلوماسية

يتجازب العلاقات الدولية وجهان أساسيان هما الحرب والسلم ، ذلك لأن هذه العلاقات هي مجموعة متداخلة من أشكال التنازع والتعاون التي تفرضها المصالح الدولية المتبادلة . والتنازع يؤدي إلى وقوع الحرب ، بينما يوطد التعاون بين الدول السلم الدولي ، بعدما أثرت زيادة الاتصالات وتقدم المواصلات في تعزيز العلاقات

(١) لمزيد من التفاصيل ، يراجع : محمد كمال عبد الحميد ، « الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي » ، مكتبة الأنجلو المصرية ، بيون تاريخ ، ص ٤ - ١٦ .

(٢) إبراهيم العابد ، « مدخل إلى الاستراتيجية الاسرائيلية » ، بيروت ، مركز الابحاث - منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٧١ ، ص ٩ .

بين الدول ، ويعدّأ أدى التقدّم الصناعي والتكنولوجي المعاصر إلى بروز أشكال متعددة من التعاون والتكميل في الجهود الدوليّة .

إن برنامج الدولة في المجال الخارجي ، أو على المستوى الدولي ، هو ما يعرف بالسياسة الخارجية . أى أن السياسة الخارجية تمهد لما سوف تتحققه الدولة في مجال الحرب والسلم ، والسياسة الخارجية تدرج في إطار الأعمال الفنية للدولة بالدرجة الأولى ، فضلاً عن ضرورة مواكبتها لتطور العلوم . أى أننا نقترب هنا مجدداً من فن السياسة ، وإن كان صانعو قرارات السياسة الخارجية يلمون بالسياسة كعلم ، أى أنهم يعلمون حقيقة الظواهر الدوليّة القائمة . بذلك ترتبط العلاقات الدوليّة بالسياسة الخارجية إلى حد بعيد ، في مجال الحرب والسلم ، خاصة وإن السياسة الخارجية باتت دلالة من دلالات قدرة الدولة وقوتها في المجتمع الدولي .

١ - عوامل واتجاهات في السياسة الخارجية :

هناك عوامل متشابكة مؤثرة في تحديد السياسة الخارجية للدولة ، أو في عملية اتخاذ القرارات الخارجية . وهذه العوامل ناتجة عن تفاعل بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية ، وما فيها من وقائع وصفوط ومصالح متعارضة . فالبيئة الداخلية ، وما فيها من عناصر مادية : جغرافية ، واقتصادية وعسكرية ، وعناصر إنسانية ناتجة عن الأوضاع الاجتماعية القائمة ، والأوضاع السياسية الموجودة في ظل النظام السياسي والأحزاب السياسية والجماعات المؤثرة في توجيه الرأي العام^(١) مؤثرة في تحديد السياسة الخارجية .

والبيئة الخارجية بكل أبعادها وحقائقها ومؤثراتها ، سوف تؤثر بالتأكيد في عملية تحديد السياسة الخارجية . وقد زاد تأثير البيئة الخارجية بعدما ازدادت الاتصالات وأوجه التعاون والنشاطات الدوليّة الحديثة والمعاصرة . لذلك يجدر

(١) د . محمد إبراهيم الحلوة ، « العلاقات الدوليّة : دراسة في العوامل والظواهر وصنع القرار » ، الرياض ، جامعة الملك سعود ، ١٩٨٧ ، ص ١٨٧ .

وانظر : كينيث تومبسون ودوى مكرييس ، « نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها » ، ترجمة د . حسن صعب ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٦ ، ص ٣٢ و ٣٤ .

بالسياسة الخارجية ، بعد معرفة حقائق البيئتين الداخلية والخارجية ، أن تحدد أولوياتها بما يتناسب مع هذه الحقائق ، وبما يضمن مصالح الدولة المعنية وظروف المجتمع الدولي . أى أن تضع الدولة بداخل متعددة لتسهيل اتخاذ القرار السياسي في ميدان العلاقات السلمية .

عرف الفكر الغربي نهجين في السياسة الخارجية منذ الثورة الفرنسية ، نهج أيديولوجي ونهج تحليلي . النهج الأيديولوجي يفترض أن تعبّر السياسة الخارجية عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة ، أى أنه نهج مثالي يصنف السياسات الخارجية بين ديمقراطية واستبدادية واشتراكية وعدوانية ومحبة للسلام .

والنهج التحليلي يفترض أن هناك مقومات لتحديد السياسة الخارجية كالموقع الجغرافي والمصالح الوطنية واحتياجات الأمن ، أنه نهج واقعي .

كما عرفت السياسة الدولية عدة اتجاهات للسياسة الخارجية ، أولها الاتجاه إلى التعاون الذي تبلور في إقامة الاحلاف والتكتلات بين مجموعة دول تريد تكرير قيم سياسية معينة ، أو مواجهة تهديد عسكري محتمل ، أو تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي منشود . وثانيها الاتجاه إلى سياسة العزلة القائمة على تراجع مستوى تفاعل الدولة مع المجتمع الدولي ، وعزوف الدولة عن بناء قوة عسكرية هجومية ، واكتفائها بالامكانات الاقتصادية المتاحة أمامها . وقد اتجهت بعض الدول نحو سياسة العزلة لتفادى الدخول في الحروب ، كما ساعد الموقع الجغرافي بعض هذه الدول في انتهاج سياسة العزلة كما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية التي تبنت هذه السياسة حتى الحرب العالمية الثانية .

وقد برزت في منتصف القرن العشرين سياسة عدم الانحياز لتشكل اتجاهًا ثالثاً في السياسة الخارجية ، اعتمدتتها دول العالم الثالث بغية عدم دعم كتلة معينة من الكتل المتنافسة والمتصارعة دولياً ، وللحرب من السيطرة الاستعمارية القديمة والجديدة .

٢ - فن الدبلوماسية :

في العلاقات الدولية السلمية ، تبرز الدبلوماسية كوسيلة ، أو أداة لتنفيذ السياسة الخارجية . أنها الأسلوب القائم على التفاوض في سبيل الاقناع ، عوضاً عن الالتجاء إلى أسلوب العنف . وقد قيل في تعريف الدبلوماسية :

« الدبلوماسية هي فن وضع برامج السياسة الخارجية موضع التنفيذ بالتفاوض »^(١) .

أو أن الدبلوماسية هي « عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار إدارتها لعلاقاتها الدولية »^(٢) .

إذا كانت الاستراتيجية تعنى فن إدارة العمليات الحربية أثناء الحرب ، فإن الدبلوماسية تعنى بالمقابل فن التفاوض والتعامل السلمي مع الدول والمنظمات الدولية ، في إطار العلاقات السلمية ودون اللجوء إلى الحرب . ولذلك فإن الاستراتيجية والدبلوماسية يكملان معاً تنفيذ السياسة الخارجية . ويرتبطان معاً بفن السياسة ، طالما أن طبيعتهما تستوجب هذا التصنيف الفنى ، مع الاشارة إلى ضرورة الاستفادة من علم السياسة في مجالى الاستراتيجية والدبلوماسية . إن التكامل والتعاون بين الدبلوماسية والاستراتيجية هما من ثوابت السياسة الخارجية ، فالدبلوماسية الفعالة هي تلك التي تدعمها في جميع المراحل الأدوات العسكرية والاقتصادية والاعلامية ، وغيرها من أدوات السياسة الخارجية . وقد طرأت على فن الدبلوماسية تطورات متلاحقة ومؤثرة في السياسة الخارجية ، وبالتالي في السياسة الدولية .

٣ - تطور الدبلوماسية :

تطور فن الدبلوماسية خلال العصور التاريخية المتعاقبة ، وقد عرفت الإنسانية التعامل дипломатический ، والعلاقات الدبلوماسية ، منذ مرحلة ما قبل الميلاد ، وإن كانت بمفاهيم وبوسائل مختلفة مما أصبحت عليه في العصر الحديث . فمنذ سنة ٨٠٠ قبل الميلاد اهتم اليونانيون ببعثاتهم الدبلوماسية ، وعرفوا دور السفراء حيث

(١) « مدخل إلى علم العلاقات الدولية » ، م . س . ص . ٩٣ .

(٢) « العلاقات الدولية . دراسة في العوامل والظواهر وصنع القرار » ، م . س . ص . ٢١٦ .

أطلقوا عليهم اسم « الكبار » ، واجدوا جهازا منسقا لتسخير شئون علاقاتهم الدولية ، ووضعوا نظاما لمارسة الاتصالات الدبلوماسية . ولطالما دعوا الى ايجاد مبادئ واضحة وثابتة في العلاقات الدولية ، فدعوا - على سبيل المثال - الى التمسك بمبدأ العلنية في اجراء المفاوضات والتوجيه على المعاهدات وذلك تجنبا للوقوع في دسائس المعاهدات السرية ^(١) .

وعرف الرومان الحصانة الدبلوماسية الممنوحة للسفراء بمقتضى القانون الروماني ، وكان مجلس الشيوخ الروماني يقوم بمهمة تعين السفراء - أو الرسل - وتزويدهم بالتعليمات ، واعتماد مبدأ تثبيت العقود في العلاقات الدولية ^(٢) ، ثم أسمهم البيزنطيون في تطوير فن الدبلوماسية ، وأدخلوا هذا الفن إلى المدن الإيطالية ، ثم إلى كافة أوروبا ، وكان حكام البندقية أول من نظم الوثائق الدبلوماسية وقاموا بتصنيفها . ولقد اتجه الإيطاليون لاحقا ، ومنذ القرن السادس عشر ، إلى تزويد سفرائهم بتنوع من التعليمات ، نوع للممارسة العلنية ، وأخر للاستعمال الخفي بغية تسهيل التجسس ^(٣) ، انسجاما مع تعاليم « مكياثيلى » الذي أسس قاعدة « الغاية تبرر الوسيلة » في العلاقات الدولية .

بالإضافة إلى ما قدمه الأوروبيون لفن الدبلوماسي ، طبق العرب مبادئ أساسية في السلم وال الحرب متصلة بنشاط دبلوماسي يقوم على ارسال المؤذنين ، أو المبعوثين للأطراف الخارجية . فمن مبدأ الأمان مع العدو ، إلى مبدأ العهد مع أهل الكتاب ، إلى مبدأ الصلح بعد تحقيق الهدنة أو الموافقة . وقامت اتصالات ، ومفاوضات راقية بين العرب وبين عدد من القادة والملوك منذ عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - وحتى الحروب الصليبية ، حيث تشهد العلاقات الحضارية بين صلاح الدين الأيوبي والقائد الصليبي ريتشارد قلب الأسد على تلك الاتصالات والمفاوضات ، وتبين أن مبدأ المفاوضة والتعاون السلمي كان قائما وبارزا .

(١) « الدبلوماسية عبر العصور » ، م . س . ص ٨ - ٣٤ .

(٢) م . س . ص ٢٨ - ٣٦ .

(٣) م . س . ص ٥٦ .

يعتبر بعض مؤرخي التاريخ الدبلوماسي أن الدبلوماسية ظهرت في مفهومها الحديث منذ منتصف القرن الخامس عشر ، حينما بعث حاكم إمارة « ميلانو » أول سفير ليقيم بصفة دائمة في إمارة « چنوه » وذلك في عام ١٤٥٥^(١) . وكان ذلك التاريخ بمثابة ظهور ما سمي بالدبلوماسية التقليدية التي امتدت حتى الحرب العالمية الأولى ، والتي تعني سيطرة القوى الأوروبية الكبرى على سير العلاقات الدولية إلى حد كبير ، انطلاقاً من فهم الغرب في تلك المرحلة طبيعة العلاقات الدولية القائمة - حسب اعتقاد الغرب - على اعتبار أوروبا أعظم وأهم قارة في العالم ، وبالتالي اعتبار آسيا وأفريقيا منطقتين نفوذ لأوروبا ولنشاطها الاستعماري وسوقها لتصريف منتجاتها . وقد أدى هذا الفهم إلى بروز الاعتقاد السياسي بأن مصير الحرب والسلم مرهون بالدول الأوروبية الكبرى ، وأن الدول الصغرى هي مجرد ملحقات وتوابع للدول الكبرى^(٢) .

ولقد انطلقت الدبلوماسية التقليدية في حقيقة مضمونها من الفهم الأوروبي للدولة وطبيعة العلاقات الدولية . فالدولة ذات طبيعة عدوانية تمثل إلى التوسيع الدائم وال العلاقات الدولية هي علاقات قوى متصارعة ، وفي سبيل توفير القوة توظف كل الطاقات والامكانيات ووسائل متعددة . لذلك كانت استعراضات القوة العسكرية ، والتجسس ، والدعائية ، والسرية ، من أهم الأساليب التي قامت عليها الممارسات الدبلوماسية التقليدية^(٣) . ولذلك كانت الدبلوماسية التقليدية تجمع بين فن الممكن ، وفن التوفيق ، وفن الاكراه ، أي أنها تُبرر اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية ، فهي تؤمن أصلاً بسياسة القوة في المجتمع الدولي . هذه السياسة مهدت إلى ولادة ما عرف بنظام توازن القوى ، ليكون بمثابة أداة للدبلوماسية التقليدية .

(١) « العلاقات الدولية . دراسة في العوامل والظواهر وصنع القرار » ، م . س . ص ٢١٦ .

(٢) « الدبلوماسية عبر العصور » ، م . س . ص ١١١ و ١١٢ .

(٣) د . اسماعيل صبرى مقد ، « الاستراتيجية والسياسة الدولية » ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٧٩ . ص ٢١٥ .

يمكن القول ان النهاية التاريخية للدبلوماسية التقليدية كانت بعد الحرب العالمية الأولى ، ومع قيام عصبة الأمم ، بعدها طرحت قضية الاستعمار بالحاج في المجتمع الدولي ، وبعدما وصل التقدم الاقتصادي والتنافس التجارى وسرعة الاتصال والمواصلات بين الدول الى درجة عالية مما مهد لنشوء الدبلوماسية الحديثة التي تعنى في جوهرها الخروج من نطاق السرية ومحبوبية الاتصالات والتاثير ، والدخول فيما يمكن تسميتها بالدبلوماسية الشعبية التي يزداد فيها تأثير الرأى العام ، وتتعدد معها مصادر التأثير في صنع القرار السياسي ، بعثل ما تتعدد القوى (الأوروبية وغير الأوروبية) المؤثرة في السياسة الدولية .

ثالثا : مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية

رغم صعوبة حصر وتحديد المفاهيم السائدة في العلاقات السياسية الدولية ، والتي وجدت عبر فترات زمنية طويلة ومتباude ، إلا أن هذه الدراسة ، تتوقف عند أبرز هذه المفاهيم التي شاعت في مسار العلاقات بين الدول ، والتي كانت - وما زالت - محور اهتمام معظم علماء السياسة وأساتذة العلاقات الدولية .
ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث عن مفاهيم سياسة القوة ، وتوزن القوى ، وعلاقة المصالح القومية بالنظام الدولي ، وفق التقسيم التالي :

- أ - المبحث الأول : القوة في السياسة الدولية .
- ب - المبحث الثاني : توازن القوى والأحلاف والكتل .
- ج - المبحث الثالث : المصالح القومية والنظام الدولي .

-

أ - القوة في السياسة الدولية

مفهوم القوة ، كان - ومازال - ، من أبرز المفاهيم القدية والحديثة في السياسة الدولية ، انطلاقاً من التركيز الدائم الذي عرفه الفكر السياسي حول قوة الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وما يعنيها في هذا البحث دراسة قوة الدولة على الصعيد الخارجي ، أو بمعنى آخر دراسة فعالية الدولة في المجتمع الدولي .

١ - سياسة القوة

يعتبر المفكر الانكليزي « توماس هوبز » من أهم الغربيين الذين دعوا إبان النهضة الأوروبية إلى تحديد معنى القوة في وجود الدولة وعلاقتها الخارجية ، فاعتبر أن هناك تناقضًا جوهريًا بين المجتمع الدولي والمجتمع الداخلي - الوطني - في القرن السابع عشر ، إذ أن المجتمع الوطني منظم بينما يعاني المجتمع الدولي من الفوضوية نتيجة غياب سلطة موحدة تملك وسائل القوة ، وقال في ذلك :

« العلاقات بين الدول ترتكز على علاقات قوة ، وليس على علاقات حق . فهي تخضع للعبة المصالح الوطنية . وأن المجتمع الوطني كامل ومنظم بينما المجتمع الدولي فوضوي ومجراً » (١) .

ومضى الفكر الغربي في تبرير استخدام القوة ، وتصویرها أساساً للعلاقات الدولية، وأضفاء صفة الشرعية عليها . وفي القرن العشرين وما زالت سياسة القوة هي الأساس، يقول « ريمون آرون » :

« لقد بحثت بما يشكل خاصية ، أو خصوصية العلاقات الدولية ، واعتقد أنتى لست بذلك في مشروعية وشرعية استخدام القوة من طرف الممثلين » (٢) . والممثليون هنا هم ممثلو الدولة ممن يقبضون على السلطة .

ومن أشهر المدافعين عن سياسة القوة « هانس مورغانثو » الذي اعتبر في كتابه « السياسة بين الأمم » بأن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة ، وأن

(١) دانييل كوليار ، « العلاقات الدولية » ، ترجمة خضر خضر ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٨٠ ، ص ١٢ .

(٢)

Aron. Raymond , " Qu'est - ce qu' une théorie des relations internationales " , R . F . S . , 1967 , P. 843 .

هناك علاقة بين القوة والتأثير . بمعنى أن القوة تعنى ، فيما تعنى ، السيطرة على عقول وأعمال الآخرين ، أى أن للقوة صفة نفسية - سيكولوجية - كما يقول «مورغانثو»^(١) . وخلاصة أفكار «مورغانثو» حول سياسة القوة هي في أن السياسة الدولية ليست إلا الصراع من أجل القوة ، وأن هذا الصراع مستمر وثابت في الزمان والمكان .

ويتحدث بعض أساتذة العلاقات الدولية عن أهمية دور السياسة الداخلية للدولة في تدعيم سياسة القوة التي تمارسها على الصعيد الدولي ، ومن هؤلاء وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية «هنري كيسنجر» الذي أكد على أهمية العوامل الأيديولوجية - الفكرية - في حشد إمكانات الدولة وتجنيدها في المجال الدولي . ويعطي مثلاً على ذلك ما حققه الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر عندما إستطاعت امتلاك قوى وإمكانات عظيمة سمح لها بمقاومة قوى خارجية كبرى^(٢) . ولا شك في أن هذا التركيز في الفكر الغربي على سياسة القوة أدى إلى تراجع مبدأ الحق في العلاقات الدولية ، ففي ظل ما سمي بالمنهج الواقعي توارى مبدأ الحق وتقدمت سياسة القوة .

٢ - عوامل القوة :

تتعدد عوامل قوة الدولة وتتنوع ، فهي عوامل مادية وغير مادية ، أو هي بمعنى آخر عوامل طبيعية وعوامل اجتماعية . ومن هذه العوامل على سبيل المثال : الموقع الاستراتيجي ، السكان ، الموارد الطبيعية ، نظام الحكم ومؤسساته ، الوحدة الوطنية ، التطور التكنولوجي ، الرأي العام ، الدبلوماسية ، مستوى التسلح . ويمكن تصنيف عوامل القوة في مجموعتين أساسيتين :

(١)

Hans Morganthau , " Politics Among Nations " , New York , 1963 p. 26 , and 27 .

(٢) د. هنري كيسنجر ، « مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية » ، اعداد د. حسين شريف ، مطبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ ، ص ٢٠ .

● مجموعة العوامل الطبيعية .

● مجموعة العوامل الاجتماعية .

تشمل مجموعة العوامل الطبيعية العامل الجغرافي ، والعامل السكاني أو الديمغرافي ، والموارد الطبيعية .

يعتبر العامل الجغرافي من أهم هذه العوامل وأبرزها ، نظراً لارتباط الدولة بالأرض أو الأقليم الجغرافي . وحدد « فريديريك راتزل » أبرز مؤسسى علم الجغرافيا السياسية ، بأن فكرة الدولة لا تنفصل عن فكرة الأقليم الجغرافي ^(١) . وقد أخذ هذا العلم يتطور لكشف مدى علاقة الجغرافيا بسياسات الدول ، خاصة وأن لخصائص المناخ والتضاريس والمياه وغيرها من عناصر البيئة الجغرافية أثراً جلياً في سياسات الدول . وأن هذه العناصر تؤثر مباشرة في تحديد الاستراتيجية ، أو في تحديد الدبلوماسية في المجال الدولي . وبالتالي فإن للبيئة الجغرافية أهمية في بلورة علم « الجيوبيولitic » الذي يختص بدراسة التأثير الجغرافي في السياسة الدولية .

قبل الحديث عن أهم علماء الجغرافيا السياسية وعن أبرز أفكارهم ، نشير إلى أن ابن خلدون سبق العلماء الأوروبيين بقرعون عندما تحدث عن أهمية العامل الجغرافي في حياة الدول ، فتحدث في فصل « في أن كل دولة لها حصة من المالك والأوطان لا تزيد عليها » وعن أهمية العاصمة ، أو مركز الدولة ، في السلم وال الحرب ، قال ابن خلدون :

« الدولة في مركزها أشد مما يكون في الطرف والنطاق . وإذا انتهت إلى النطاق الذي هو نهاية عجزت وأقصرت عما وراء وإذا غالب على الدولة من مركزها فلا ينفعها بقاء الأطراف والنطاق بل تخصل لوقتها . فإن المركز كالقلب الذي تتبعه منه الروح . فإذا غالب على القلب وملك أنهزم جميع الأطراف » ^(٢) مما يعني أن سقوط العاصمة في الحروب سيقود إلى سقوط الدول .

(١) « مدخل إلى علم العلاقات الدولية » ، م ، س . ص ١١٤ .

(٢) « مقدمة ابن خلدون » ، م ، س . ص ١٦٢ .

أخذت الجغرافيا السياسية ترتبط بالعلاقات الدولية ارتباطاً وثيقاً ، ليس من خلال دراسة التأثير الجغرافي في واقع الدولة و سياستها وحسب ، بل كذلك من خلال دراسة أهمية الموقع الجغرافي للدولة - أو الموضع الاستراتيجي - في العلاقات الدولية . فالدول البحرية مثلاً تتمتع بقوة تجارية ، وبقدرة حربية على الدفاع والهجوم ، على عكس الدول الداخلية التي ليس لها منافذ بحرية والتي تعتبر دولاً منعزلة تعاني من مشكلات اقتصادية ، ودفاعية . والدول التي تقع على ممرات استراتيجية مؤثرة في الحرب والسلم كقناة السويس ، ومضيق باب المندب ، ومضيق الدردنيل والبوسفور ، ومضيق جبل طارق ، وقناة بتما ... تتميز بأهمية موقعها الاستراتيجي ، وبالتالي تتركز العلاقات الدولية حولها سلماً أو حرباً^(١) .

من أهم علماء الجغرافيا السياسية والجيوبولitic ، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، العالم الألماني « كارل هوسمهوفر » مؤسس مدرسة الـجيوبوليتic ، الذي تحدث عن « المراكز الطبيعية للقوة » ، واعتبر أن هناك جملة قوانين تحكم علاقة المعطيات الجغرافية بالسياسة الدولية ، وقد أسس « أدولف هتلر » أيديولوجية المجال الحيوي « l'espace vital » على أفكار « هوسمهوفر » في جانب كبير منها ، بحيث يحيط المجال الحيوي لألمانيا يمتد إلى أوروبا الشرقية وجبال الأورال ، ويقال إن الاتفاق الألماني - الروسي الذي أبرم في آب / أغسطس ١٩٣٩ كان بوحى من تعاليم مدرسة « هوسمهوفر »^(٢) . كما برع المفكر الانكليزي « هارولد ماكيندر »

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة

Yves Lacoste, " Questions de géopolitique ", la découverte et librairie générale Française, Paris, 1988.

(٢) لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة

Karl Haushofer, " De la géopolitique ", Traduit par André Meyer, Paris, Fayard, 1986. et.

Charles Zorgbibe, " Geopolitique contemporaine ", série (que sais-je?), No. 693, Paris, Presses universitaires de France, 1986.

الذى وضع نظرية الجغرافية لخدمة الاستعمار البريطانى ، وللدفاع عن المصالح الامبراطورية البريطانية فى أوروبا والعالم . وقد نبه الى أهمية الموقع الذى تشغله روسيا ، واعتبر فى نظرية أن المجال الاوراسى (الاوروبى - الآسيوى) هو من الأرض بمثابة القلب ، وأن من يحكم أوروبا الشرقية يحكم قلب الأرض ومن يحكم الأرض يحكم جزيرة العالم (المنطقة المحيطة بالقلب) . ومن يحكم جزيرة العالم يحكم العالم كله . وقد اعتبرت نظرية « ماكيندر » أن الصراع قائم بين امبراطورية البحر وامبراطورية البر ، وأن الغلبة هى لامبراطورية البر .

تعرضت نظرية « ماكيندر » للنقد ، استناداً إلى أن بريطانيا - الدولة البحرية - استطاعت أن تسيطر على أكثر من نصف العالم ، رغم أنها لم تحكم قلب العالم . وتعتبر النظريات الخاصة بالقوة البحرية هي المقابل الموضوعي لنظرية ماكيندر .

ومن أبرز هذه النظريات نظرية العالم الامريكى « الفرد ماهاون » الذى كتب عن الاستراتيجية العسكرية البحرية ، واعتبر أن فى القوة البحرية تفسيراً للشطر الأعظم من التاريخ ، ورأى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتصبح قوة عظيمة ، داعياً إلى تعزيز قوتها البحرية ، ومستقلاً من دراسته لتاريخ البحرية الانكليزية واستخلاصه لمبدأ تركيز القوة البحرية ، أى إعداد أسطول بحري ضخم لبقاء الموانئ الأمريكية مفتوحة أمام الملاحة البحرية . وأكَّد على ضرورة تفوق الولايات المتحدة في البحر الكاريبي وفي المحيط الهادئ .

وتتابع العالم الامريكى « نيكولاوس سبيكمان » « ما بدأه » ماهاون « من نقد لنظرية « ماكيندر » ، فاعتبر أن من يحكم المناطق الساحلية يسيطر على جزيرة العالم ، وقال : « من يحكم منطقة الأطراف - السواحل - يحكم أوراسيا . ومن يحكم أوراسيا يتحكم في أقدار العالم » (١) . ومن الملاحظ في السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، التركيز على نشر أسلطيتها البحرية في البحر المتوسط والمحيط الهادئ ، واقامة علاقات التحالف مع بعض الدول المحيطة بأوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي ، وخاصة تلك التي تتمتع بموقع استراتيجية . مما يدل على الانسجام ما بين السياسة الأمريكية وأفكار « سبيكمان » .

(١) « جغرافية العلاقات السياسية » م ، س ، ص ١٥٨ .

أدت مجلد الأفكار والنظريات المطروحة حول الجغرافيا السياسية إلى طرح ما سمي مبدأ «الحداثية الجغرافية»، أي أن للجغرافيا تأثيراً مؤكداً في سياسة الدول يقود إلى نتائج حتمية. غير أن مبدأ الحداثية الجغرافية تعرض للنقد الشديد، خاصة مع استخدام عدد من الدول لهذا المبدأ لتبرير التوسيع الجغرافي واحتلال أراضي الدول الأخرى، وإن كان هذا النقد لا يسقط دور العامل الجغرافي في السياسة الدولية. بل يمكن القول أن العامل الجغرافي مازال قائماً في تأثيره رغم تطور وسائل المواصلات، ورغم قيام التكتلات الدولية الكبرى، وإن كثيراً من الأفكار والنظريات المطروحة في حقل الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية متربطة ومترابطة، وهناك مصطلحات مشتركة في هذين الحقلين، وكل ذلك يدل على أهمية العامل الجغرافي في قوة الدولة وفي السياسة الدولية.

على صعيد آخر، يطرح العامل السكاني، أو الديمغرافي، في نطاق تحديد قوة الدولة ومدى تأثيرها في المجتمع الدولي. غير أن الكثافة البشرية عامل متغير من عوامل قوة الدولة، أي أنه غير ثابت، وترتبط قيمته بكثير من العناصر الكيفية، أو النوعية. مما يقود إلى الاستنتاج بأن الكثافة البشرية ليست دليلاً أكيداً على قوة الدولة، فالشعب الصيني عانى من تراجع فعاليته في السياسة الدولية قبل قيام الثورة الشيوعية وذلك رغم وفرة عدده، وقد استطاعت اليابان أن تجند جيشاً متفوقاً في عدده على الجيش الصيني في حرب عام 1894، برغم أن الصين كانت تتتفوق على اليابان سكانياً بمقدار ثمانية أضعاف. وقد تقف العوامل الاقتصادية، أو التكنولوجية، أو السياسية وراء هذه الظاهرة وما يعانيها من ظواهر. فالحرب هي ظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى قبل أن تكون كما من الرجال والسلاح، وال الحرب تستهدف دائماً تأكيد القوة والفعالية في المجال الدولي، كما يقول العالم الفرنسي «غاستون بوتول»^(١). أي أن العامل السكاني يؤثر بشكل أو باخر في الاستعداد للحرب.

(١)

Gaston Bouthoul, *Traité de polémologie* payot, Paris, 1970, p. 179-180

أما الموارد الطبيعية فإنها تشكل عاملًا فعالاً في تحديد قوة الدولة، ويؤكد تاريخ الحروب أن الحصول على الموارد الطبيعية كان دافعاً من دوافع الغزوات والحروب. هكذا اندفعت قبائل المغول في القرون الوسطى متوجهة من سهول آسيا الوسطى التي عانت من الجفاف نحو المناطق المحيطة بها طلباً للموارد الزراعية. وهكذا انطلقت الإمبريالية مع انطلاق النهضة الأوروبية، حيث ارتبط التوسيع الإمبريالي بظاهرة التجارة من أجل الثروة. ثم راح الأوروبيون يخوضون حروب طلباً لمزيد من الثروة والمواد الأولية، خاصة بعد تصاعد الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، وسخروا لها لتطوير صناعاتهم بعدما أوجدو أسوقاً جديدة لتصريف منتجاتهم في البلدان المستعمرة^(١).

بالإضافة إلى العوامل الطبيعية، هناك العوامل الاجتماعية المحددة لقوة الدولة، وهي عديدة ومتراقبة، تُعرضها في عاملين اجتماعيين هما الوحدة الوطنية والقيادة السياسية. فالوحدة الوطنية شرط لازم لبقاء الدولة وللحفاظ على قوتها، وتعزيز الوحدة الوطنية هو تعزيز لقوة الدولة في الداخل والخارج. ومتى قوى الشعور القومي عند أفراد الشعب تشتد الوحدة الوطنية، وتقوم الدولة القومية بربط الوحدات المتباشرة اجتماعياً في رباط وطني وقومي متين. وكثيراً ما تتضاعف الانقسامات الطائفية والعشائرية والإقليمية الوحدة الوطنية الداخلية، مما يؤدي إلى اضعاف الدولة وتراجع تأثيرها في المجال الدولي.

أما القيادة السياسية فإنها أخذت تضطلع بمهام جسمية على صعيد النظام السياسي للدولة، بعدما توسيع صلاحيات الدول وخاصة منذ القرن التاسع عشر، وأصبحت تشمل الشئون التربوية والصحية والاجتماعية وشئون المواصلات والطاقة، فضلاً عن الاعمال الحربية والنشاطات الدبلوماسية. إن فعالية القيادة السياسية

(١) دعا « هالفورد ماكيندر » في عام ١٩٠٠ إلى التوسيع للحفاظ على مركز بريطانيا التجارى، وقال: « لكن نبقى على مركزنا في العالم، ولأننا أكبر المقرضين، نرى أنفسنا مدفوعين إلى توسيع مملكتنا ». .

يراجع: بييرينوفان وجان باتيست وروزيل ، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية ، (مترجم) ، بيروت ، منشورات عويدات ، ١٩٦٧ ، ص ٢١٢ .

تنعكس مباشرة على فعالية الدولة ، ويقدر ما تكون القيادة ذات خبرات علمية وفنية بقدر ما تزداد تلك الفعالية . وكلما كان الهيكل التنظيمي للدولة متيناً ومتماساً كلما ازدادت قوة الدولة لجهة توفر القدرة على اتخاذ القرارات ومتابعتها . وقد أخذ أساتذة العلاقات الدولية المعاصرة يركزن على ضرورة إلمام القيادة السياسية بالبيئة الخارجية بكل أبعادها وحقائقها ومؤثراتها ، وبالبيئة الداخلية بكل ما فيها من أوضاع اجتماعية سائدة ، ومن منظمات غير حكومية وأحزاب سياسية مؤثرة في الرأي العام . هذا التركيز على دراسة البيئتين الداخلية والخارجية ساعد على ظهور ما سمي بنظرية صنع القرار في السياسة الخارجية ، وقد كان للمدرسة الأمريكية دوراً الأول في هذا المضمار .

تستعين نظرية صنع القرار بعلوم الاجتماع وعلم النفس ، فضلاً عن استعانتها بعلم السياسة ، وهناك نماذج متعددة لكيفية اتخاذ القرارات الخارجية ، تبين العوامل والمتغيرات المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات . من هذه النماذج ، نموذج «ريتشارد سنایدر» الذي يتضمن بحث الخيارات المتعددة عند اتخاذ القرار الخارجي من زاوية ارتباطها بالقدرة على تحقيق الأهداف ، ودراسة عناصر ومكونات الحدث الذي يدفع إلى اتخاذ القرار الخارجي ، ثم اتخاذ القرار الخارجي في إطار البيئة التنظيمية التي تشتمل على متابعة مجموعة من الواقع الضرورية^(١) .

إن نظرية صنع القرار توضح أهمية وعمق الدور الذي تلعبه القيادة السياسية في تحديد السياسة الخارجية ومتابعة تنفيذ قراراتها ، ومدى ما تؤثره في قوة الدولة على مستوى السياسة الدولية .

٣ - نقد سياسة القوة : عصر المدارس العلميات العربية

بالرغم من أهمية سياسة القوة في العلاقات الدولية ، إلا أن ادعاء النظريات الواقعية في أن القوة هي الدافع الأساسي الوحيد لحركة العلاقات الدولية على مر

(١) لمزيد من التفاصيل يرجى :

كاظم هاشم نعمة ، «العلاقات الدولية » ، م . س . ص . ٤٤ - ٣٧ .
 اسماعيل صبرى مقد ، «نظريات السياسة الدولية » ، م . س . ص . ١٥٠ - ١٨٦ .

التاريخ كان ادعاء معرضا للنقد . فهناك عوامل أخرى غير القوة ، قد تكون عوامل روحية مثلا - غير مادية - مؤثرة في السياسة الدولية . فضلا عن صعوبة تحديد القوة وقياسها عند بحث السياسات الدولية ، وسط تضارب المفاهيم المختلفة للقوة وصعوبة التمييز بين تلك المفاهيم .

لعل سياسة القوة تنسجم مع المفاهيم الغربية للعلاقات الدولية ، حيث انطلقت هذه المفاهيم من الفلسفة السياسية التي نشأت في الغرب ، وتطورت في عصر النهضة الأوروبية لتبلغ ذروتها إبان الثورة الصناعية وما ولدته من مفاعيل ومتغيرات في مسار السياسة الدولية ، بحيث أصبحت تمارس سياسة القوة يعزز عن الحق والعدل ، وهذا ما ينسجم أصلا مع جوهر المنهج الواقعي والنظريات الواقعية التي عرفتها العلاقات الدولية في حين نجد علاقة وطيدة بين القوة والحق في الحضارات الشرقية ، ومنها الحضارة العربية حيث أن القوة أداة الدفاع عن الحق ، فالقوة تصبح ضرورة لتكريس الحق ، وليس هي غاية في ذاتها . بل ان تكرис القيم الإنسانية في العلاقات الدولية ، ومنها قيمة الحق ، هو من القواعد المعروفة .

ب - توازن القوى والأحلاف والقتل :

توازن القوى ، أو بتعبير آخر ميزان تعادل القوى ، هو ظاهرة مستمرة ملزمة للعلاقات الدولية منذ نشأتها . وقد اعتقد « أرسطو » أن التوازن مصون في المدينة اليونانية بين الأغنياء والفقراء والطبقة المتوسطة ، وأن هذا التوازن سيحقق الاستقرار الاجتماعي والسياسي .

١ - مفهوم توازن القوى :

يقوم مفهوم توازن القوى على مبدأين أساسين هما : العمل على زيادة القوة الذاتية للدولة كى تتوافق مع قوة دولة أخرى ، والعمل على إضعاف القوى المنافسة للدولة . ويفترض توازن القوى وجود عدد كبير من الدول المتفاوتة في قواها ، والتي تشكل مجتمعة ما يعرف بالمجتمع الدولي . هذا التفاوت في القوى يدفع بعضها إلى

اقامة تحالفات أو محاور قوى متكافئة بغية التقليل من احتمالات الحرب ، وزيادة فرص السلام ، وحماية استقلال الدول المنضوية في المحاور المقابلة .

عرف مفهوم توازن القوى شكلي من التوازنات ، توازن القوى البسيطة الذي يقوم بين دولتين . وتوازن القوى المركبة الذي يقوم بين مجموعة دول تتوزع على طرفين متقابلين ^(١) ، وهو ما يعرف باسم توازن القوى المتعددة الاطراف . وارتبط مفهوم توازن القوى بصورة دائمة بسياسة القوة في العلاقات السياسية الدولية ، باعتباره أداة تنظيم الصراعات الدولية أو تنظيم صراعات القوى بحيث يسود الاستقرار في المجتمع الدولي . وتعرض هذا المفهوم للنقد من عدد من المفكرين الذين طالبوا بتأسيس العلاقات الدولية بـ « الأم على أساس القانون » ، وليس على أساس القوة الذي دعا إليه « مكياثيلي » مشرع استخدام القوة في كل أشكالها بما يتلاسم مع ارادة الحاكم . ومن أبرز المطالبين بالأساس القانوني كان أحد مشرعي القانون الدولي في القرن السابع عشر ، العالم الفرنسي « غروتيوس » الذي اعتبر توازن القوى بمثابة السياسة الخطرة والمدمرة في العلاقات الدولية ^(٢) .

يمكن القول بأن معاهدتا « ويستفاليا » قد عززت سياسة توازن القوى بين الدول الأوروبية منذ القرن السابع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى . وعند توقيع هذه المعااهدة كانت هناك ثلاثة دول أوروبية كبرى هي هولندا والسويد والنمسا ، أخذت تراجعاً وتضعف لتتقدم بريطانيا التي حافظت على سياسة التوازن داخل أوروبا ، وكانت بمثابة القوة الكبرى التي تصون سياسة التوازن لفترة طويلة . وعلى أثر هزيمة « نابليون بونابرت » في القرن التاسع عشر ، تحالفت بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا ، أي الدول الأوروبية الكبرى بعد هزيمة فرنسا ، لتعيد تنظيم أوروبا ، في عام ١٨١٤ ، على قاعدة توزيع القوى ، وبالتالي للمحافظة على السلام الأوروبي . وظللت سياسة توازن القوى ، أو السلام المسلح ، هي القاعدة المسيطرة على العلاقات الدولية

(١) د . محمد عزيز شكري ، « الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية » ، الكويت سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٧ ، ١٩٧٨ ، ١٨٥ .

(٢) « موسوعة السياسة » ، الجزء الرابع ، م . س . ص ٣٣٨ .

والمسيرة لها طوال القرن التاسع عشر ، رغم اندلاع حرب القرم سنة ١٨٥٣ ، وحروب الوحدة الألمانية بعد سنة ١٨٦٤ ، وحرب البلقان في أوائل القرن العشرين . وفي الشرق الأقصى حافظت اليابان على سياسة التوازن مع روسيا على الصعيد الآسيوي، فاعتبرت اليابان أن منشوريا وكوريا يمثلان الخط الدفاعي للمصالح الاستراتيجية اليابانية في الصين ، وتعاملت مع روسيا على هذا الأساس . ولما انطلقت الظاهرة الاستعمارية الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، مع تقدم الثورة الصناعية ، جرت إعادة توزيع القوى الأوروبية في أواخر القرن التاسع عشر على قاعدة توزيع الأراضي المستعمرة ومناطق النفوذ بين الدول الأوروبية الكبرى في إطار سياسة توازن القوى .

ورغم تأكيد عصبة الأمم على مبدأ الأمن الجماعي في القرن العشرين لصيانة السلام الدولي ، ورغم إعادة تأكيد هذا المبدأ من قبل الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فإن سياسة توازن القوى ظلت مفهوماً سائداً في العلاقات السياسية الدولية ، يكفي القول إن سياسة توازن الرعب النووي التي مارستها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي - سابقاً - في ظل الحرب الباردة أنت لتؤكد استمرار سياسة توازن القوى وإن كانت بمقومات جديدة . وقد طرحت نظريات معاصرة في إطار مفهوم توازن القوى ، منها نظرية العالم الأمريكي « مورتون كابلان » الذي دعا الدول الكبرى لأن تضاعف امكاناتها ، وألا تلغى دور إحدى الدول الكبرى ، وأن تتجأ إلى التفاوض بدل القتال ، وأن تعارض كل تحالف يطمح إلى السيطرة على العالم ، وأن تقبل بمبدأ تنظيم العلاقات الدولية من خلال منظمة الأمم المتحدة . وإذا كانت نظرية « كابلان » المتفائلة قد تعرضت للنقد ، إلا أنها أنت لتدرك على استمرار السياسة الدولية في تركيزها على مفهوم توازن القوى ، وضرورة تطويره بما يتلائم مع المتغيرات الدولية الجديدة . وينتشر جدل نظري واسع الآن حول ما إذا كانت هذه المتغيرات التي أفضت إلى بروز الدور القيادي الأمريكي في النظام الدولي تتطوّر على أرهام صفات توازن قوى جديد .

٢ - مفهوماً الحلف والكتلة :

يرتبط قيام الأحلاف والكتل بين الدول بمفهوم توازن القوى إلى حد كبير ، حيث تعمد دولة معينة أو مجموعة دول إلى مواجهة المخاطر الأمنية والاقتصادية عبر إقامة حلف أو كتلة يحققان الغايات الدفاعية ويعالجان المشكلات الاقتصادية . فالاحلاف والكتل هي نوع من حشد الامكانيات للدول الأعضاء في إطار أهداف مشتركة .

يعرف قاموس العلوم السياسية الحلف بأنه « علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر ، يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب . وسياسة الأحلاف هي بديل لسياسة العزلة التي ترفض أية مسؤولية عن أمن الدول الأخرى ، وهي تتميز كذلك عن سياسة الأمن الجماعي التي تعم ، من حيث المبدأ ، مبدأ التحالف حتى تجعله عالمياً بحيث تردع أي عدوان وتصدي له عند الضرورة ^(١) . وفي هذا التعريف ربط بين قيام الحلف وبين حالة الحرب .

كما أن الحلف قد يعني « الاتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة لحماية أعضائه من قوة أخرى معينة تبدو مهددة لأمن كل من هؤلاء الأعضاء » ^(٢) . وهذا نجد مبرراً لإقامة الحلف في ضرورة توفير الأمن الدفاعي للدول الأعضاء .

والحلف يكون مؤقتاً ، وينشأ غالباً وقت الحرب حيث تتولد مصلحة مشتركة بين مجموعة من الدول تدفعها إلى التحالف . وكلما كانت أهداف الحلف واضحة ومحددة كلما كانت فرص نجاحه أكبر ، وفرص استمراره أكبر ، مثل تحالف بريطانيا والبرتغال منذ سنة ١٧٠٣ لتحقيق هدف محدد يتمثل في قيام بريطانيا بحماية شواطئ البرتغال ، على أن تسيطر بريطانيا على مداخل المحيط الأطلسي الهامة ^(٣) . وبقدر ما يتافق أعضاء الحلف على السياسات التفصيلية لتنفيذ الأهداف الأساسية ، بقدر ما تزداد فعالية الحلف . وغالباً ما تستند الأحلاف في قيامها إلى وجود اتفاقيات دولية تضفي الصفة القانونية على مضمونها .

Joseph Dunner. Dictionary of Political science, vision press Ltd (١)
London, 1965, p.16.

(٢) « مدخل إلى علم العلاقات الدولية » ، م . س . ص . ٢٥١ .

(٣) « الأحلاف والكتلات في السياسة العالمية » ، م . س . ص . ١٦ .

من أهم الحوافز لإقامة الحلف حصول تغيير مفاجئ في الوضع العسكري ، قد يحمل تهديدا خطيرا لدولة أو مجموعة من الدول ، مما يدفعها نحو اعتماد أسلوب فعال لحماية أنفسها وللدفاع عن وجودها ، فتلجأ إلى التحالف . ومن الأسباب المؤدية إلى انقضاء الحلف ، هزيمة أحد أطرافه ، أو رفضه الالتزام بمعاهدته ، أو بروز تغير جديد في السياسة الداخلية لبعض أطرافه ، أو حدوث متغيرات كبرى في العلاقات الدولية من شأنها أن تؤثر في واقع ومستقبل الأحلاف القائمة .

إذا كان قيام الحلف قد ارتبط بحالة الحرب ، فإن قيام الكتلة يرتبط بحالات الحرب والسلم معا . فالكتلة هي عصبة عسكرية واقتصادية وسياسية ، وقد تكون أيديولوجية - فكرية - تتجه نحو تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي والأمني بين أعضائها من الدول ، تحت زعامة دولة رائدة في الكتلة تكون بمثابة الدولة القطبية المؤثرة في قيادة وتوجيه سائر الدول المنضوية في الكتلة . ومن المؤكد أن تعاظم القوة التدميرية الهائلة التي يملكتها العالم في القرن العشرين ، ساهم في بروز الكتل الدولية عبر سياسة سباق التسلح وضرورة الحفاظ على توازن القوى الدولية لصيانة السلم والأمن الدوليين ، وتلك سياسة معاصرة برزت بعد الحرب العالمية الثانية^(١) .

قد تنشأ الكتل الدولية لدوافع اقتصادية تمليلها أزمات اقتصادية طارئة ، أو ضعف عدد من الدول في تحقيق أهدافها وبرامجها الاقتصادية وبالتالي بروز الحاجة إليها إلى تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها .

٣ - نماذج من الأحلاف والكتل :

من أقدم الأحلاف في العالم ذلك الحلف الذي نشأ سنة ١٢٨٠ ق . م . بين ملك مصر وملك الثاني وملك الحيثيين ختيسار بعد حروب طاحنة بينهما ، فكسر السلام بين الطرفين والتحالف بين الملكين . وقضت معاهدة التحالف بينهما بالامتناع عن شن

(١) ماكس بيلوف ، « أبعاد جديدة في السياسة الخارجية » ، ترجمة محمد جعفر ، مراجعة د . إبراهيم جمعة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، بيون تاريخ ، ص ١٩٦ .

الغارات على الحدود ، وأن يعمد كل فريق إلى تسلیم الآخر القادمين إليه من الرعایا دون أن يمسهم بسوء .

وعرف اليونانيون بعض الأحلاف لرد الخطر الخارجي كحلف « أركاديا » ، وبعد انتصار اليونان على الفرس نشأ حلف الأثيني الذي يضم مدن بحر إيجي لتأمين سلامتها . وكان يمكن أن ينشأ حلف شامل يضم كافة المدن اليونانية لولا المنافسة الدائمة بين مدينتي أثينا وأسبارطة^(١) .

وفي أوروبا لم تنشأ كتل موحدة في برامجها السياسية ، رغم وحدة الدين والثقافة واللغة اللاتينية الفصحى ، فقامت صراعات بين المالك الأوروبي في القرن الوسطى . وفي القرن التاسع عشر نشأت في عام ١٨١٥ كتلة على أساس أيديولوجى بين الملكيات الأوروبية المنتصرة على نابليون ، وهي بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا ، وقد عرفت باسم الحلف المقدس ، أو التحالف المقدس ، وتهدف إلى الحفاظ على مبدأ الحقوق الشرعية للملكيات الأوروبية في مواجهة المبادئ والأفكار الشعبية التي كانت قد طرحتها الثورة الفرنسية ، والعمل على قمع الثورات الشعبية التي أخذت تجتاح أوروبا . وفي عام ١٨٧٣ قام حلف بين ملوك المانيا والنمسا وبروسيا لتحقيق التعاون العسكري بين الملكيات الثلاث في حالة وقوع عدوان على إحداها من الجمهوريات المجاورة ، وكانت لهذا الحلف أبعاد فكرية بالإضافة إلى طابعه العسكري .

ورغم طرح مبدأ الأمن الجماعي من خلال المنظمات الدولية في القرن العشرين ، فإن الأحلاف والكتل استمرت قائمة ، واتخذت أبعاداً أيديولوجية عميقة ، كما اتخذت أهدافاً اقتصادية وسياسية ، فضلاً عن غايتها العسكرية . ولعل أهم هذه الأحلاف والكتل : حلف شمال الأطلسي ، وحلف وارسو .

حلف شمال الأطلسي هو كتلة (الكتلة الغربية) قامت في ٤ نيسان (أبريل) ١٩٤٩ ، بمشاركة ١٢ دولة من الدول الأوروبية والأمريكية ، ومعظمها يقع على الشواطئ الشمالية للمحيط الأطلسي ، وهي : الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، أيسلندا ،

(١) بيير جيربيه ، « المنظمات الدولية » ، ترجمة محمد أحمد سليمان ، مراجعة د . حسن الأشمونى ، القاهرة ، مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٣ ، ص ٢٢ و ٢٣ .

النرويج ، بريطانيا ، هولندا ، الدنمارك ، بلجيكا ، البرتغال ، فرنسا ، إيطاليا ، اليونان ، تركيا ، ثم انضمت المانيا الغربية الى هذا الحلف في عام ١٩٥٤ . أما السبب الأساسي الذي يدفع إلى اعتبار هذا الحلف بمثابة الكتلة أيضا فهو في طبيعته السياسية والأيديولوجية ، حيث تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية أو ما سمي قيادة العالم الحر .

كذلك ، فإن حلف وارسو هو كذلك كتلة (الكتلة الشرقية) ، حيث تزعم الاتحاد السوفييتي سابقا - ، ما سمي قيادة الكتلة الاشتراكية ، هذا الحلف الذي تأسس في عام ١٩٥٥ لمواجهة حلف شمال الاطلسي ، وقد ضم كلا من الدول : الاتحاد السوفييتي ، بلغاريا ، تشيكوسلوفاكيا ، المانيا الشرقية ، بولندا ، المجر ، رومانيا . وكان الدافع الأبرز لتأسيس هذا الحلف الرغبة في احداث توازن في القوى بين دول غرب أوروبا ودول شرق أوروبا .

بالاضافة إلى حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو ، قامت أحلاف أخرى في مناطق متعددة من العالم كحلف جنوب شرق آسيا ، والحلف المركزي وغيرها من الاحلاف والتكتلات الدولية المعاصرة ، وكلها كانت مرتبطة بمفهوم توازن القوى . وتعرض عدد منها - كما هو معلوم - لتغيرات جذرية في اطار المتغيرات الدولية الجديدة . ووصلت إلى حد التفكك الكامل لحلف وارسو في أعقاب انهيار المعسكر الاشتراكي في أوروبا .

ج - المصالح القومية والنظام الدولي :

الظاهرة القومية هي من أهم الظواهر المؤثرة في العلاقات الدولية ، إن لم يكن أهمها على الاطلاق ، وهي مرتبطة بوجود الأمة من حيث نشأتها وتطورها ومن حيث العمل على تحقيق مصالحها وأهدافها . وطالما كان يطرح السؤال : كيف توفق بين المصلحة القومية للأمة وبين مصلحة المجتمع الدولي الذي يضم أمماً متعددة بحيث يتحقق السلم والتعاون بين الأمم ؟

من المعروف أن الدولة القومية الحديثة قامت أثر معاهدة « وستفاليا » في القرن السابع عشر ، وانطلقت تلك الدولة في أوروبا بعدما وقع صراع ممier بين السلطتين

الزمنية والدينية ، ونشأت مع تطور النهضة الأوروبية وقيام الثورة الصناعية ، فاتت إما علمانية تدعو إلى فصل الدين عن الدولة ، أو إلحادية مناهضة للدين كلية ، وحملت في أهدافها نزعات توسعية على حساب العالم الثالث للسيطرة على ثرواته المادية ولتسخيرها في خدمة الاقتصاد الأوروبي . في هذا الإطار ، ساهمت الثورة الفرنسية باطلاق الشعور القومي ، ثم ظهرت الحركات القومية بين عامي ١٨١٥ و ١٨٤٨ ، وتركزت في المانيا وإيطاليا وأدت إلى قيام وحدتهما القومية ، كما أخذ الشعور القومي يظهر في اليابان خلال القرن التاسع عشر ، ثم امتد إلى الصين والهند في أواخر ذلك القرن بعد احتكاكهما بالغرب الأوروبي .

وتجدر الاشارة إلى أن الشعور القومي والحركات القومية وجدا قبل النهضة الأوروبية والحركات القومية الأوروبية في عدد من المناطق في العالم ، فمن المعروف أن الأمم الصينية والهندية والفارسية والعربية وغيرها وجدت وتبلورت شخصيتها القومية قبل القرن التاسع عشر ، ومنذ القرون الوسطى تحدث الكاتب العربي الكبير أبو عثمان الجاحظ عن روابط العرب ، وعن شخصيتهم القومية ، فقال على سبيل المثال :

« قلنا ان العرب لما كانت واحدة ، فاستووا في التربية ، وفي اللغة والشحائد والهمة ، وفي الانفة والحمية ، وفي الأخلاق والسمجية ، فسبوكوا سبكا واحدا ... »^(١) .

وفي هذا القول دلالة على العوامل القومية الموحدة للعرب .

ويبينما عملت الحركات القومية الأوروبية على تحقيق الوحدة القومية بعد انهيار النظام الاقطاعي ونمو البرجوازية الصناعية ، وسعت إلى ايجاد أسواق تجارية لها ومواد أولية لصناعتها في الأمم النامية . نهضت الحركات التحريرية القومية بالمقابل في العالم الثالث لمواجهة الاستعمار الأوروبي ، ولم تكن مماثلة للحركات القومية الأوروبية في خصائصها وأهدافها ، بل اتصفت بالتحررية المناهضة للوجود الاستعماري^(٢) .

(١) د . عبد العزيز الدورى ، « التكوين التاريخي للامة العربية » ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ ، ص ١٠٧ .

(٢) د . عدنان السيد حسين ، « العامل القومي في السياسة المصرية » ، بيروت دار الوحدة ، ١٩٨٧ ، ص ٢٢ - ٢٤ .

يتضح مما تقدم ، أن للقومية دورا فاعلا ومستمرا في العلاقات السياسية الدولية ، ولعل أبرز قضية طرحت ، وتطرح ، في هذا الموضوع هي قضية المصالح القومية ، فما هو مضمونها ؟ وأين هو موقعها في هذا المجال ؟

١ - مضمون المصالح القومية :

هناك مقاهيم متعددة ومختلفة للمصالح القومية كالقول بأنها « سعي كل دولة في تأمين بقائها واستمراريتها وفي الحفاظ على هويتها »^(١) .

أو « هي بمثابة القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات السياسات الخارجية للدول »^(٢) .

مهما تعددت تعريفات المصالح القومية ، فإنها تنطوى على أهداف مشتركة عند الدولأخذت تتبلور في سياساتها الخارجية ، وأهمها :

* حماية السيادة الوطنية والقومية برد العدوان الخارجي والدفاع عن الوحدة الداخلية ، أي تحقيق الأمن .

* تنمية قدرات الدول وزيادة فعاليتها الدولية .

* الدفاع عن معتقدات الدول وعن مبادئها .

* الدفاع عن السلام الدولي ، واعتماد القوة التسليحية سبيلا إلى هذه الغاية .

أما ربط هدف التوسيع الاقليمي بالمصالح القومية ، فإنه ليس ثابتا وليس مطلقا ، فالقومية الالمانية التي وصلت مع الحركة النازية إلى مرحلة التوسيع الاقليمي ، لا تتماشى مع القوميات التحريرية في الأمم النامية التي تريد التخلص من الاستعمار وتأكيد شخصيتها ومصالحها في المجتمع الدولي . ومهما انتطوت المصالح القومية على مقاهيم مادية ، كمفهوم القوة القومية المؤدى إلى تأكيد النفوذ السياسي للدولة في المجتمع الدولي ، فإنها قد أخذت مكانا بارزا في قائمة المفاهيم الأساسية للعلاقات الدولية ، فضلا عن أنها قائمة من حيث الواقع حتى عند الدول التي تنظر القوميّة والمصالح القوميّة ، وهي واقع موضوعي استمر مؤثرا في مسار العلاقات الدوليّة . ومما

(١) « موسوعة السياسة » ، الجزء الرابع ، م . س . ص . ١٤٦ .

(٢) د . اسماعيل صبرى مقلد ، « الاستراتيجية والسياسة الدولية » ، م . س . ص . ١٠ .

يعزز من بقاء مفهوم المصالح القومية ، اتجاه الدول المعاصرة الى التمسك بمصالحها ومعتقداتها ، رغم قيام المنظمات الدولية في القرن العشرين ، وبالتالي قيام نظام دولي جديد يختلف عما سبقه ، ورغم تقلص المسافات بين الأمم والشعوب وتقدم حركة المواصلات والاتصالات الدولية فالمصالح القومية ذات تأثير قوى وثابت في النظام الدولي ، فما هي أسس وطبيعة هذا النظام الدولي ؟

٢ - تطور النظام الدولي :

النظام الدولي ، أو النسق الدولي ، هو « الانتظام الآلى الواقعى لمجموعة معينة من قوى دولية فى زمن معين »^(١) . القوى الدولية هى مجموعة الدول التى ظلت تشكل الجماعة الدولية ، او المجتمع الدولى ، منذ معاهدة « وستفاليا » وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى . وقد أضيف عليها المنظمات الدولية والإقليمية ، ثم الشركات المتعددة الجنسيات وحركات التحرر الوطنى وغيرها من القوى المؤثرة في النظام الدولي . إن هذه القوى الدولية ترتبط فيما بينها بعلاقات منتظمة ومتكررة ، مما يحدد النظام الدولي في طبيعة معينة .

أما « ريمون آرون » فإنه يعتبر النظام الدولي « مجموع الوحدات السياسية ، ذات العلاقات المنتظمة والقابلة للتشابك في حرب عامة »^(٢) . مما يربط النظام الدولي - عند آرون - دائمًا بالحرب والسلم .

ومن المعروف أن النظام الدولي استمر منذ القرن السابع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية تحت السيطرة الأوروبية ، أى أن القوى الدولية الأوروبية هي التي سيطرت عليه ، وقد قيل النظام الدولي الأوروبي تدليلا على الصفة الأوروبية . ففي زمن

(١) « مدخل إلى علم العلاقات الدولية » ، م . س . ص ٢١٦ و ٢١٧ .
لمزيد من التفاصيل عن النظام الدولي يرجى :

Cahiers de la fondation nationale des sciences politiques , Relations internationales-126, Paris,1964.

R. Aron, " Paix et Guerre entre les nations " , Paris,1962, p.101.(٢)

معاهدة « وستفاليا » ، كانت الدول الكبرى المهيمنة على النظام الدولي كل من هولندا ، والسويد ، النمسا ، لكنها تراجعت في قوتها لتقدم بريطانيا في القرن الثامن عشر ، ثم لبرز دول « الحلف المقدس » في عام ١٨١٥ بعد هزيمة « نابليون » وهي : بريطانيا ، النمسا بروسيا ، روسيا ، ثم أصبحت أقطاب النظام الدولي في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين : فرنسا ، المانيا ، روسيا ، إنكلترا ، النمسا والجزائر وإيطاليا . ومن الملاحظ في جميع هذه المراحل كيف أن النظام الدولي امتاز بقيام دولتين قويتين متنافستين ، أو مجموعتين من الدول تقود كل منهما دولة قوية وتتنافسان للسيطرة على أوروبا . مع الاشارة هنا إلى استثناء وقع مع « نابليون » الذي خاض حروبا ضارية لتحقيق الامبراطورية العالمية بزعامة فرنسا ، وتكرر ذلك مع « هتلر » الذي أراد تحقيق السيطرة الكاملة على أوروبا ، وقد أخفق الاثنان في إقامة الامبراطورية العالمية .

لذلك قيل بالنظام الدولي المتعدد الأقطاب الذي كان سائدا قبل الحرب العالمية الثانية ، وكانت أقطابه من الدول الأوروبية رغم تقدم اليابان كقوة كبرى ، وبروز دور الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وكانت نظرية توازن القوى هي التي تحكم في مسار النظام الدولي الأوروبي .

ولذلك قيل بعد الحرب العالمية الثانية بنظام القطبية الثانية ، بعدما سيطر الاتحاد السوفييتي سابقا - والولايات المتحدة الأمريكية على قيادة النظام الدولي ، وظهر تأثيرهما في العلاقات السياسية الدولية سواء في مرحلة « الحرب الباردة » أم في مرحلة « الوفاق الدولي » . ويعتبر تاريخ سقوط الاتحاد السوفييتي - سابقا - كصيغة سياسية اتحادية نهاية لنظام القطبية الثانية (١) .

هناك تصنيف آخر للنظام الدولي على أساس الطبيعة السياسية والفكرية ، فيقال نظام دولي متجانس كما كان حال النظام الدولي الأوروبي حيث تتجانس الأنظمة

(١) أعلن الرئيس السوفييتي السابق ميخائيل جورباتشوف في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩١ عن نهاية اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية كصيغة فدرالية ، وقدم استقالته من الحكم وأعلن تخليه عن كافة مسؤولياته الرسمية .

السياسية للدول الأوروبية ، التي كانت تقوم في الداخل على أساس سيادة الأمير ، وفي الخارج على مبدأ الشرعية وحق العروش الأوروبية في تقرير مصائر الأقاليم والشعوب . ويقال نظام دولي غير متجانس كما هو الحال في ظل القطبية الثانية بعد الحرب العالمية الثانية حيث يختلف الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في الفكر والسياسة .

استمر مبدأ توازن القوى مسيطرًا على النظام الدولي ، تحققه الأقطاب الدولية الكبرى ، وبعد الحرب العالمية الأولى طرحت فكرة الأمن الجماعي التي تجسدت في «عصبة الأمم» كمنظمة دولية جديدة ، ثم تجسدت في «منظمة الأمم المتحدة» في أعقاب الحرب العالمية الثانية . وقد خططت الجماعة الدولية بذلك خطوة أساسية على صعيد الأمن الدولي عندما أوجدت إطاراً للأمن على أساس جماعي أو دولي عام ، وأصبحت قضية الأمن الدولي مستولدة دولية جماعية .

هناك اتجاه دولي يشدد على أهمية النظام الدولي ، منذ خلال طرح نظرية الجماعة الدولية التي تدافع عن المجتمع الدولي من حيث قدرته على الابتعاد عن العنف ، رغم الاختلافات والتناقضات السياسية ، خاصة وأن استخدام القوة في المجتمع الدولي لم يعد مسألة سهلة بعد التقدم التكنولوجي الهائل ، وبعد التعقيدات التي طرأت على العلاقات الدولية في كافة المجالات والميادين ، بحيث أن الدولة القومية لم تعد وحدها العامل المؤثر في النظام الدولي ، بعدما ظهرت عوامل إضافية أهمها : المنظمات الدولية والإقليمية التي ضمت عدداً كبيراً من الدول وراحت تتعاون في شتى مجالات العلاقات الدولية ، والهيئات الدولية التي تجاوزت الإطار الوطني والقومي لتشمل في نشاطاتها وعضويتها دولاً متعددة ، كالسوق الأوروبي المشتركة التي تأسست في عام ١٩٥٨ ، وتطورت في عام ١٩٧٣ بغية تحقيق هدف الوحدة الاقتصادية الأوروبية على طريق الوحدة السياسية . وتوصلت في العام ١٩٩٢ إلى إقرار معاهدة ماستريخت التي تتضمن إجراءات توحيدية للجماعة الاقتصادية الأوروبية والشركات المتعددة الجنسيات التي أخذت الطابع التجاري ، والتي تعود في ملكيتها وإدارتها وانتاجها وتسويقها إلى أكثر من دولة ، وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأوروبية هي التي

أنشأتها ودعمتها لتحقيق أهداف سياسية دولية ، فيما يخدم المصالح والسياسات الغربية .

ان العالم يعيش نمطا جديدا من العلاقات السياسية الدولية ، حيث تتعدد القوى الدولية ، الحكومية والشعبية ، والقومية وغير القومية ، وكلها تفعل فعلها في النظام الدولي ، أو النسق الدولي ، حيث أنه يتعدد بسبب العوامل المؤثرة فيه ، ولم يعد نظاما بسيطا محكوما فقط بالعامل الحربي ، والعامل الدبلوماسي ، وذلك نتيجة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والاعلامية المعاصرة .



المراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - د . أحمد سلوط العمرى ، « أصول العلاقات السياسية الدولية » ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٩ .
- ٣ - انوارد ميدايرك وأخرون ، « رواد الاستراتيجية الحديثة » ، ترجمة محمد عبد الفتاح ابراهيم ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٦ .
- ٤ - د . اسماعيل صبرى مقلد ، « نظريات السياسة الدولية » ، الكويت ، جامعة الكويت ، ١٩٨٢ .
- ٥ - د . اسماعيل صبرى مقلد ، « الاستراتيجية والسياسة الدولية » ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٧٩ .
- ٦ - أحمد عطيه الله ، « القاموس السياسي » ، طبعة ثالثة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٨ .
- ٧ - د . أمين محمود عبد الله ، « دراسات في الجغرافية السياسية للعالم المعاصر » ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٨ .
- ٨ - إبراهيم العابد ، « مدخل إلى الاستراتيجية الاسرائيلية » ، بيروت ، مركز الابحاث - منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٧١ .
- ٩ - د . بشير العريض ، « محاضرات عن تطور الأحداث » ، بيروت ، كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية ، ١٩٦٧ .
- ١٠ - ببير لانيوفان وچان باتيست دوروزيل ، « مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية » ، ترجمة فايزكم نقش ، بيروت ، منشورات عويدات ، ١٩٦٧ .
- ١١ - ببير جيربيه ، « المنظمات الدولية » ، ترجمة محمد أحمد سليمان ، مراجعة د . حسن الأشعمنى ، القاهرة ، مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٢ .

- ١٢ - تيسير العمر ، « العنف ، الحرب والجهاد » (رسالة جامعية) ، بيروت ، كلية الامام الأوزاعي للدراسات الإسلامية ، ١٩٩٠ .
- ١٣ - د . حسن صعب ، « علم السياسة » ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٧٢ .
- ١٤ - د . الحسان بوقنطر ، « العلاقات الدولية » ، الدار البيضاء ، دار توبقال للنشر ، ١٩٨٥ .
- ١٥ - د . حسن ابراهيم وأخرون ، « جولة في السياسة الدولية » ، بيروت ، الدار المتحدة للنشر ، ١٩٧٥ .
- ١٦ - الخطيب الشربيني ، « مفتى المحتاج » ، ج ٢ ، القاهرة ، دار الاستقامة ، ١٩٥٥ .
- ١٧ - دانييل كوليار ، « العلاقات الدولية » ، ترجمة خضر خضر ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٨٠ .
- ١٨ - على صادق أبو هيف ، « القانون الدولي العام » ، ١٩٥٩ .
- ١٩ - د . عزيز شكري ، « مدخل الى القانون الدولي العام » ، جامعة دمشق ، بدون تاريخ .
- ٢٠ - د . عبد المنعم عبد الوهاب ، « جغرافية العلاقات السياسية » ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، بدون تاريخ .
- ٢١ - د . عصمت سيف الدولة ، « عن العروبة والإسلام » ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦ .
- ٢٢ - د . عبد العزيز الدورى ، « التكوين التاريخي للامة العربية » ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ .
- ٢٣ - د . عدنان السيد حسين ، « العامل القومي في السياسة المصرية » ، بيروت ، دار الوحدة ، ١٩٨٧ .
- ٢٤ - د . كاظم هاشم نعمة ، « العلاقات الدولية » ، الموصل دار الكتب للطباعة والنشر في جامعة الموصل ، ١٩٧٢ .

- ٢٥ - د . عائشة راتب ، « العلاقات الدولية العربية » ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٠ .
- ٢٦ - كينث تومبسون وروى مكريديس ، « نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها » ، ترجمة د . حسن صعب ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٦ .
- ٢٧ - ليدل هارت ، « الاستراتيجية وتاريخها في العالم » ، ترجمة الهيثم الأيوبي ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٧ .
- ٢٨ - لويس بوللو ، « التاريخ الدبلوماسي » ، ترجمة د . سموحى فوق العادة ، بيروت ، منشورات عويدات ، ١٩٧٠ .
- ٢٩ - « موسوعة السياسة » ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨١ .
- ٣٠ - د . محمد طه بدوى ، « مدخل الى علم العلاقات الدولية » ، بيروت ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٧١ .
- ٣١ - د . محمد طه بدوى ، « أصول علم السياسة » ، الاسكندرية ، المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ .
- ٣٢ - محمد أبو زهرة ، « العلاقات الدولية في الإسلام » ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٤ .
- ٣٣ - محمد سامي عبد الحميد ، « أصول القانون الدولي العام » ، بيروت ، مكتبة مكاوى ، ١٩٧٧ .
- ٣٤ - ميكائيلى ، « الأمير » ، تعریف خیری حماد ، بيروت ، المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر ، ١٩٦٠ .
- ٣٥ - « مقدمة ابن خلدون » ، بيروت ، دار القلم ، طبعة رابعة ، ١٩٨١ .
- ٣٦ - د . محمد المحتسب ، « محاضرات في القانون الدولي العام » ، بيروت ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية ، ١٩٧٨ .
- ٣٧ - د . محمد عزيز شكري ، « الأحلاف والكتبات في السياسة الدولية » ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٧ ، ١٩٧٨ .

٣٨ - د . محمد إبراهيم الحلوة ، « العلاقات الدولية . دراسة في العوامل والظواهر وصنع القرار » ، الرياض ، جامعة الملك سعود ، ١٩٨٧ .

٣٩ - محمد كمال عبد الحميد ، « الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي » ، مكتبة الانجلو المصرية ، بدون تاريخ .

٤٠ - ماكس بيلوف ، « أبعاد جديدة في السياسة الخارجية » ، ترجمة محمد جعفر ، مراجعة د . إبراهيم جمعة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ .

٤١ - د . هنري كيسنجر ، « مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية » ، اعداد حسين شريف ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٤٢ - هارولد نيكولسن ، « الدبلوماسية عبر العصور » ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، بدون تاريخ .

43 - The New Encyclopaedia Britannica , 15 Th ed . Chicago ; Encyclopaedia Britannica , 1978. vol. 9

44 - Marcel Prelot , la science politique , Paris , que sais -je , presses universitaires de France , No 909 , 1963 .

45 - La science politique contemporaine , contribution à la recherche de la méthode et l'enseignement , unesco , publication № 427 , 1950 .

46 - Aron. Raymond , " Qu'est - ce qu'une theorie des relations internationale " , R.F.S.P , 1967 .

47 - Hans Morgenthau , " Politics Among Nations " , New York , 1963 .

48 - Yves Locoste , " Questions de géopolitique " , la découverte et librairie générale française , Paris , 1988 .

49 - Karl Haushofer , " De la géopolitique " , Traduit par André Meyer , paris , Fayard , 1987 .

50 - Charles Zorgbibe , " Géopolitique Contemporaine " , serie (que sais - Je) , № 693 , Paris , Presses universitaires de France , 1986 .

51 - Gaston Bouthoul , Traité de polémologie payot , Paris , 1970 .

52 - Joseph Dunner , Dictionary of political science , vision press LTD . London , 1965 .

53 - Cahiers de la fondations nationale des Sciences Politiques , Relations internationales , 126 , Paris , 1964 .

54 - Aron . Raymond , " Paix et Guerre entre les nations " , Paris , 1962 .

★ ★ ★